العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الوطنى فى الدول النامية بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٢٣: دراسة نظرية

أ.م.د/ رضا محمد هلال

أستاذ العلوم السياسية المساعد

بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد – مدينة الثقافة والعلوم ٦ أكتوبر

أصبحت التغيرات المناخية والتى ازدادت حدتها وأشكالها بدءا من عقد السبعينيات فى القرن العشرين نتيجة الثورات الصناعية المتلاحقة وتداعياتها السلبية على كافة مظاهر الحياة الطبيعية والبشرية فى دول العالم عموما وفى الدول النامية بصفة- عنصراً أساسياً في تحقيق والحفاظ على الأمن على كل من المستوى العالمي وعلى المستوى القومى والوطنى الداخلى؛ حيث أن ديناميكيات تغير المناخ وتكاليف وأعباء التكيف معها تضع ضغوطا شديدة على جميع الأنظمة المجتمعية والسياسية المحلية فى الدول النامية ؛ وتنصرف تلك الضغوط إلى عملية التأثير على أدوات وسياسات إدارة النظم السياسية لقضايا العدالة والتنمية وتسوية ومعالجة النزاعات والصراعات السياسية المرتبطة بأشكال التأثير على خطط إدارة الحكم والصراع والتعامل مع جرائم العنف والتطرف فى هذه الدول . وتشتمل الدراسة على المحاور التالية؛ أولا : تعريف مفاهيم ومكونات الأمن الوطنى / القومى والأمن المناخى ؛ والتغيرات المناخية وإعادة النظر فى مصادر تهديد الأمن الوطنى؛ وثانيا : علاقة التغيرات المناخية بالأمن فى المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية؛ وثالثا : اجتهادات باحثى المدارس الأمنية فى شأن التهديدات المناخية للأمن الوطنى الوطنى فى الدول النامية ؛ . وتضمنت الخاتمة نتائج الدراسة وبعض المقترحات والتوصيات المتعلقة بتعزيز امكانات وقدرات الدول النامية لمواجهة والحد من التداعيات السلبية للتغيرات المناخية على أمنها الوطنى والأمن العالمى عموما .

الدراسات السابقة :

اجتهد عدد من الباحثين والمتخصصين فى تناول قضايا التغيرات المناخية والأمن القومى والأمن الوطنى؛ ولذا هناك عدد من الدراسات السابقة فى المكتبة العربية والأجنبية حول موضوعى التغيرات المناخية والأمن الوطنى ؛ ويمكننا تقسيم هذه الدراسات وفقا لموضوعها الرئيسى والقضايا محل التحليل والتناول فيها على النحو التالى:

أ- الدراسات المهتمة بالتغيرات المناخية وتداعياتها المتعددة: تركز اهتمام الباحثين فى هذه الدراسات على تناول تعريف التغيرات المناخية وأنماطها وأشكالها المتعددة والمؤثرة على

الحياة الطبيعية والبشرية فى الدول المتقدمة والدول النامية؛ وبصفة خاصة في مجالى الاقتصاد والبيئة. ومن أبرز الدراسات فى هذا الشأن مايلى:

١- دراسة كريمة عمر عن التغيرات المناخية

والجهود المبذولة في قارة آسيا (نموذجكازاخستان)([١])؛والتى أشارت إلى أن الآثار السلبية للتغيرات المناخية وآثارها على القارة ، كما عرضت الدولة للخصائص الجغرافية لكازاخستان من حيث الموقع والمناخ وأخطر الكوارث البيئية التي تعرضت لها ، كما تم عرض تجربة كازاخستان وكيف نجحت في خفض انبعاثاتها من الغازات الضارة ، وقامت الدراسة بتحليل وعرض اتفاق باريس وقمة كوب ٢٦ وأهم ما ورد فيهما بشأن الحد من آثار التغيرات المناخية.

٢- دراسة وسيم رزق الله عن أثر التغيرات المناخية علي إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر([٢])؛ والتى تعد من الدراسات القليلة التي تتناول العلاقة بين التغيرات المناخية وأثرها على انتاجية الحاصلات الزراعية في الدول النامية ولاسيما مصر، وهدفت هذه الدراسة لقياس أثر التغيرات المناخية ممثلة في درجات الحرارة وهطول الامطار على انتاجية الحاصلات الزراعية المصرية (القمح والذرة الشامية) في الأجل الطويل والاجل القصير، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨١ الي عام ٢٠١٤، وفقا لتقسيم المحافظات المنتجة للمحاصيل الزراعية الي ثلاث أقاليم: مصر العليا، ومصر الوسطي، والوجه البحري. وقد توصلت الدراسة الي أن هناك علاقة معنوية طويلة الأجل بين متوسط درجات الحرارة وإنتاجية كل من محصولي الذرة الشامية والقمح؛ وأن درجة الحرارة تؤثر بشكل كبير على إنتاجية المحصولين في الأجل الطويل أكثر منها في الأجل القصير

٣- دراسة هشام بشيرعن العدالة المناخية من منظور القانون الدولي([٣])؛ والتى تنوه إلى أن قضية العدالة المناخية أصبحت في مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ. ووفقا للدراسة فإن منهج العدالة المناخية

يسعى إلى التوفيق: ضرورة التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وثانيًا: الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد، ونقلها، وتوزيعها، وتوليد الطاقة، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، وطرق الاستهلاك، وطرق التخلص منها، والتمويل. لذا فإن العدالة

(١) كريمة عمر؛ التغيرات المناخية و الجهود المبذولة في قارة آسيا(نموذج كازاخستان) ؛ **آفاق آسيوية** ؛ المجلد ١٠ ؛ العدد ١٠؛ أكتوبر ٢٠٢٢؛ الصفحات ١١٥-١٣٢.

(٢) وسيم رزق الله ؛ أثر التغيرات المناخية علي إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر ؛ **مجلة السياسة والاقتصاد** ؛ بنى سويف ؛ المجلد ٦، العدد (٥) يناير ٢٠٢٠؛ الصفحات ٩٩-١٣٥.

(٣) هشام بشير؛ العدالة المناخية من منظور القانون الدولي؛ **مجلة السياسة والاقتصاد**؛ بنى سويف؛ المجلد ١٦، العدد ١٥، يوليو ٢٠٢٢ ؛ الصفحات ٣٤٥-٣٦٨ .

المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة بشكل منصف وعادل.

٤- دراسة باسم خالد المغربي و رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش بشأن انعكاسات ظاهرة التغيرات المناخية على الصراعات الداخلية في أفريقيا([١])؛ والتى اعتبرت القارة الأفريقية من أكثر مناطق العالم تضرراً من آثار التغيرات المناخية كالتصحر وموجات الجفاف الطويلة.

ب- الدراسات المتعلقة بالأمن؛ ركزت بعض الدراسات المتخصصة فى إطار استكشافها معالم التطور والتحديث فى نظريات العلاقات الدولية عموما وتلك المتعلقة بالأمن بصفة خاصة على رصد وتحليل الإسهامات العلمية الرصينة فى هذا المجال ؛ ومن أهم الدراسات الحديثة فى هذا الشأن مايلى :

١- دراسة عادل زعلوك بشأن نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة ([٢])؛ استهدفت هذه الدراسة الوقوف والتعرف على الدور الذي تقدمه كافة النظريات التقليدية وغير التقليدية في تفسير ظاهرة الأمننة في مجال العلاقات الدولية، ووضع اللبنات الأولى لنظرية اتصالية مقترحة لتفسير ظاهرة الأمننة، وذلك بهدف تجنب الأخطاء والانتقادات التي تعرضت لها كثير من النظريات المعنية بالدراسات الأمنية في مجال العلاقات الدولية. وتناولت الدراسة فى أقسامها المتعددة موضوعات: نشأة وتطور ظاهرة الأممنة في مجال وحقل العلاقات الدولية؛ ومضمون ومحتوى نظريات في حقل العلاقات الدولية فى الفترة الزمنية الممتدة من تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق وحتى وقتنا الراهن. وتقدم هذه الدراسة مساهمة جيدة فيما يتعلق برصد مساهمات المدارس والنظريات الجديدة فى قضية تحقيق الأمن للدول على المستوى العالمى والإقليمى.

٢- دراسة جمال محمد السيد سليم النقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية([٣])؛ والتى هدفت إلى إجراء تحليل نقدي لنظرية القوة في العلاقات الدولية؛ وعرضت الدراسة لأصول نظرية القوة وأدبياتها من خلال تناول المنهجية والإفتراضات السياسية والمقولات الأساسية الخاصة بنظرية القوة؛ وسعت إلى تقديم رؤية تحليلية لعدة جوانب مثل المفاهيم والمحتوى المضموني ومدى ترابط مقولاتها الأساسية وملائمتها لفهم وتحليل تطور مسار العلاقات الدولية. وخلصت

([١])باسم خالد المغربي و رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش؛ انعكاسات ظاهرة التغيرات المناخية على الصراعات الداخلية في أفريقيا؛ **مجلة السياسة والاقتصاد**؛ بنى سويف ؛ المجلد ٢١، العدد ٢٠، أكتوبر ٢٠٢٣ ؛ الصفحات ٦-٣٦.

([٢])عادل زعلوك؛ "نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"؛ **مجلة السياسة والاقتصاد** ؛ المجلد ١٥، العدد ١٤، إبريل ٢٠٢٢ ؛ الصفحات ٥٦٦- ٥٩٧

([٣])جمال محمد السيد سليم؛ دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية؛ **مجلة السياسة والاقتصاد** ؛ بنى سويف؛ المجلد ١٩، العدد ١٨، إبريل ٢٠٢٣؛ الصفحات ٢٩٤- ٣١٧.

الدراسة إلى أنه بالرغم من الإنتقادات المريرة التي واجهت نظرية القوة من عدد من المنظورات الفكرية المختلفة في حقل العلاقات الدولية، إلا أن النظرية لا تزال تتمتع بقدر كبير من التماسك والحيوية والتواجد على المستويين النظري والتطبيقي في مجال العلاقات الدولية، علاوة على قدرتها على تفسير بعض الظواهر على الساحة العالمية وتكوين تصورات ورؤى شبه مكتملة لكثير من أبعادها وتداعيات. وعلى الرغم من جودة الدراسة والمساهمة العلمية لها فى الدراسات العربية المعنية بنظريات العلاقات الدولية لكنها لم تتعرض للتغيرات المناخية باعتبارها أحد الظواهر المهمة والحديثة فى حقل العلاقات الدولية خاصة فى مرحلة ما بعد زوال الاتحاد السوفيتى.

٣- دراسة لبنى غريب مكروم فى موضوع الاتجاهات المنهجية الحديثة فى دراسة العلوم الاجتماعية: المنظور البينى نموذجا؛ والتى ذهبت إلى **أن** آليات العولمة و الثورة المعلوماتية قد فرضت علي العالم المعاصر توجهات وأفكار مغايرة وجديدة من أبرزها الدراسات البينية التى تزايد الاهتمام بها نتيجة ظهور دعوات خاصة من داخل تخصصات اجتماعية متعددة وحشد المساعى لفهم أعمق للظاهرة البيئية. وعلى الرغم من الجهد العلمى المبذول فى إعداد الدراسة إلا أنها اكتفت بسرد المساهمات العلمية فى حقل الدراسات البيئية دون التوقف أو تحليل أو الإشارة إلى التغيرات المناخية وتناولها ضمن هذه الحقل الجديد.

مما سبق ؛ نخلص إلى غياب الربط العلمى بين التغيرات المناخية والأمن العالمى والوطنى فى الدراسات السابقة؛ وهو ما تسعى هذه الدراسة للوقوف عليه وتناوله بشكل علمى يستهدف توظيف الدراسات المتفرقة والمتشتتة فى استكشاف حدود ومجال وشكل ومسار العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن العالمى عموما والأمن الوطنى فى الدول النامية.

علاوة على أنه من الملاحظ فى غالبية الدراسات السابقة أنها ركزت فى التناول على البعد المتعلق بتهديد الأمن الوطنى والإقليمى والعالمى؛ بينما هناك أبعاد وتداعيات أخرى للتغيرات المناخية ليست بالضرورة مصدر خطر على أمن واستقرار الدول الوطنية فى العالم النامى ؛ وهو مايعنى من وجهة نظرنا تجاهل واستبعاد التداعيات والآثار الايجابية لعلاقة التغيرات المناخية بالأمن الوطنى . لذا تسعى هذه الدراسة إلى فحص وتحليل الاتجاهات والرؤى الفكرية للأبعاد الايجابية والسلبية معا للتغيرات المناخية على الأمن الوطنى فى الدول النامية ؛ ومحاولة التوصل إلى صياغة مؤشرات قياس آثار وتداعيات التغيرات المناخية (الايجابية والسلبية) على الأمن الوطنى فى الدول النامية بشكل عام وعلى الأبعاد والمكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى الأمن الوطنى لهذه الدول؛ وطرح مجموعة من المقترحات والتوصيات لمواجهة التداعيات والآثار السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الوطنى فى الدول النامية عموما وفى الدول الضعيفة والهشة على وجه الخصوص.

ـ مشكلة الدراسة :

تفترض الدراسة أن هناك علاقة مباشرة بين التداعيات والآثار الجيوسياسية والجيواقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية والأمن الوطنى عموما والأمن المناخى بصفة خاصة والذى يعد أحد مكونات الأمن الوطنى للدول النامية؛ حيث تتسبب التغيرات المناخية وقصور سياسات الدول النامية فى التعامل معها والحد من تداعياتها السلبية فى حدوث ما يمكن أن نطلق عليه " الصراع المناخي". كما أن هناك نمطا أو شكلا ايجابيا من تداعيات التغيرات المناخية على الأمن الوطنى حيث تسهم التغيرات المناخية فى آحيان أخرى فى تهدئة وتسكين الصراعات والأزمات السياسية فى بعض الدول النامية؛ والذى يساندها ويعضدها فيما يطلق عليه " الدبلوماسية المناخية " والتى تتضمن كثافة التعاون العالمى والاقليمى مع الدول النامية الأكثر تعرضا للتغيرات والكوارث المناخية مما يعزز من تنامى فرص تحقيق الأمن والاستقرار فى غالبية الدول النامية ؛ وصون الأمن العالمى من أهم التهديدات الطبيعية غير البشرية الموجهة له.

على الرغم من قدم الاهتمام بدراسة الجوانب البيئية فى عملية التنمية والتى بدأت بشكل منظم وعلمى رصين فى بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين ؛ إلا أن هذه الدراسات تطورت بشكل علمى ومتواصل ومكثف وبلغت مستوى النضج المعرفى والمنهجى فى المعاهد والمراكز البحثية وبيوت الخبرة والفكر السياسى الاستراتيجى بدءا من عام ٢٠٠١ حتى وقتنا الراهن؛ حيث شهدت الساحتان العالمية والوطنية اهتماما متزايدا بالتغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن العالمى والوطنى وهو ما تمثل فى إدراج قضايا البيئة والحفاظ على الأمن المناخى فى الأجندات السياسية والمخصصات المالية للانفاق فى ميزانيات الدول الكبرى؛ وسرعان ما انتقلت العدوى للدول النامية التى وجدت فى الإعلانات والبيانات التى طرحتها الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠١ سندا وداعما لها لطلب المساعدات بشأن الحد من التغيرات البيئية على أمنها الوطنى؛ واكتملت الجهود الدولية والاقليمية بعقد عدة اتفاقات عالمية لمواجهة تداعيات والتكيف مع التغيرات المناخية من أبرزها اتفاق باريس لتغير المناخ فى عام ٢٠١٥ ؛ علاوة على عقد مؤتمرات سنوية تجمع الدول المتقدمة والنامية معا لبحث سبل الحد والتكيف مع التغيرات المناخية فيما يطلق عليه " دبلوماسية صون والحفاظ على الأمن المناخى" لجميع دول العالم بما فيها الدول النامية.

منهج الدراسة:

تذهب كثير من الدراسات المتخصصة فى حقل العلوم السياسية إلى **أن** آليات العولمة و الثورة المعلوماتية قد فرضت علي العالم المعاصر توجهات وأفكار مغايرة تؤكد علي وحدة المعرفة وأهمية التكامل بين التخصصات فيما يتعلق بدراسة الظواهر الجديدة متعددة الأبعاد ومنها ظواهر : العولمة ؛ واللجوء ؛ والعنف والإرهاب ؛ والتغيرات المناخية.

ووفقا لما سبق؛ هناك ضرورة فى تشابك وجهات النظر العلمية وربط المعلومات في اطار نظام تتصل فيه جميع التخصصات فى العلوم السياسية والاستراتيجية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها؛ مما يسهم فى الوصول إلي مخرجات موضوعية وتفسير تطور ظاهرة التغيرات المناخية

وتداعياتها السلبية والايجابية على الأمن الوطنى .

ونظرا لحداثة هذه الدراسات فى تحليل المساهمات العلمية المتشتتة والمتفرقة فى الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومحاولة نظمها فى استكشاف حدود ومجالات التداخل والتفاعل فيما يتعلق بقضية العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الوطنى- سوف يركز الباحث على المنهج الاختباري في مجال الدراسات السياسية، والذى يعد أكثر ملاءمة من غيره من مناهج المعرفة السياسية الأخرى في دراسة الظاهرة محل الدراسة، فضلاً عن أن الباحث سوف يستعين ببعض المداخل المعاونة والنماذج وفي صدارتها النموذج الاتصالي لكارل دوتش واقتراب تحليل النظم لعالم السياسة الأمريكى دفيد ايستون والذى سيتم توظيفه فى تحليل وتفسير التداعيات السلبية للتغيرات المناخية على الأمن العالمى عموما والأمن الوطنى فى الدول النامية بصفة خاصة . ومرد تفضيل الباحث لاستخدام هذا الاقتراب هو قدرته فى وضع وضع إطار يجمع بين المتغيرات الخارجية المرتبطة بالتحليل على مستوى النظام الدولى والنظم السياسية الاقليمية، وأخرى داخلية يتم تحليلها على مستوى كل من الفرد والجماعات والدولة، مع افتراض أن ما يحدث داخل الدولة هو المتغير الرئيسى المفسر لتداعيات التغيرات المناخية على الأمن الوطنى، ودون أن يعنى ذلك استبعاد دور العامل الخارجى، فهو موجود بالقدر الذى تكون فيه الظروف الداخلية ملائمة لانغماسه، أو بمعنى آخر ترى الدراسة أهمية الاستفادة من الجوانب الإيجابية فى نموذج أو اقتراب النظم، مع استكمال أوجه النقص بالاستعانة بالمنظورات الأخرى التى تهتم بالأبعاد الأمنية للتغيرات المناخية.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات وعوامل من أهمها:

١- تزايد اهتمام بعض القادة والسياسيين ومسئولى الأمن الوطنى فى عدد من الدول النامية بقضية تداعيات وتأثيرات التغيرات المناخية على المستويين الوطنى والدولى؛ وأصبحت المناقشات والحوارات الدولية فى المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات الدولية المتخصصة والمعنية بقضايا التغير المناخى - المتعلقة بالآثار الأمنية لتغير المناخ على الدول النامية. وهو ما دعا العديد من القادة وكثير من الحكومات الوطنية فى غالبية الدول النامية الآسيوية وبعض المنظمات الدولية للتحرك لمواجهتها؛ ففي خطاب ألقاه في ٦ مارس ٢٠٢٢ أمام اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، سلط الرئيس الصينى شي جين بينغ الضوء على أهمية الأمن الغذائي للحكم في الصين في مواجهة التغيرات العميقة والمعقدة في الشئون العالمية

ومنها المشكلات البيئية التى لاتعرف حدودًا، واستعداد الصين للتعاون في حماية البيئة ومنع التصحر ومكافحته لمواجهة التحديات بشكل مشترك ([1]).

٢- نمو وانتشار الصراعات الدولية والإقليمية ذات المصدر أو الناشئة عن التغيرات المناخية حييث أصبح تغير المناخ عاملاً مضاعفًا لزيادة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الموجهة للأمن الوطنى في جميع أنحاء العالم وفى الدول النامية الآسيوية خصوصا([2])؛ وكذلك كثافة الاهتمام العالمى بقضية التغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن العالمى والوطنى فى الدول النامية وعقد اتفاقات ومؤتمرات دولية متخصصة للاتفاق على السياسات الجماعية التعاونية للحد من تداعيات هذه التغيرات على المستوى العالمى والوطنى.

٣- قلة أو ندرة الدراسات المتخصصة فى المكتبة العربية بشأن التغيرات المناخية الشديدة والحادة وما ينتج عنها من تحديًات ومخاطر وتهديدات غير عسكرية خطيرة للأمن الوطني والأمن العالمى؛ وبصفة خاصة فى مجالات: زيادة معضلة الأمن الغذائى؛ وكثرة النزاعات الحدودية والصراعات ذات المنشأ والمرتبطة بالحصول على الموارد الاقتصادية؛ وتزايد موجات النزوح واللجوء والهجرة للأفراد والجماعات، وزيادة التوترات بين الدول بشأن الحصول على إمدادات الطاقة والموارد الاقتصادية / الغذائية الاستراتيجية([3]).

٤- كثافة التوترات السياسية والصراعات بين الأفراد والمجتمعات والدول بسبب التغيرات المناخية والتى أدت إلى نشوب بعض الصراعات الإقليمية الخطيرة حاليا و في المستقبل والتي غالبا ما يتم تبريرها بذرائع مختلفة أومغلفة في سياق "العمليات الإنسانية"([4]).

---

[1]) Jones, Nathan and Sullivan, John P.. "Climate Change and Global …….op.cit.,pp i-iii.

[2]) US Department of State ,Enduring Leadership in a Dynamic World', **Quadrennial Diplomacy and Development Review.** 2015. Pp.12-15. & Mamunur Rashid, Joy Jacqueline Pereira, Rawshan Ara Begum,Sarah Aziz and Mazlin Bin Mokhtar, Climate Change ….op.cit.,pp 150-155.

[3]) Prof Narottam Gaan, , Dr Sudhansubala Das & Dr Banita Mahanandia, Climate Change and Revisiting Security from Traditional: State-Centric to Human Security and Beyond, **Advances in Politics and Economics** , Vol. 5, No. 3, 2022. Pp. 59-61. www.scholink.org/ojs/index.php/ape

[4]) Margot Stanczyk-Minkiewicz, "The Problem of Terrorism in Fragile States of Africa Causes of Consequences of Phenomenon," **European Journal of Transformation Studies**, 5, no. 1 (2017): 48–60 , Josh Busby, "It's Time We Think beyond "Threat Multiplier" to Address Climate and Security," *New Security Beat*, 21 January 2020, https://www.newsecuritybeat.org/2020/01/its-time-threat-multiplier-address-climate-security/

٥- قيام بعض المنظمات الدولية المتخصصة والتابعة للأمم المتحدة والإتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى وبعض الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة واليابان وكندا وكوريا وفرنسا وألمانيا بتوجيه أو تخصيص جزء من مساعداتها الخارجية المقدمة للدول النامية لمعالجة ضعف وقصور سياسات وأنظمة الدفاع والأمن والحماية فى الدول النامية " الصديقة" والمتعلقة بسياسات وخطط الحد من أوالتكيف بشكل كافٍ مع التغيرات المناخية وما تسببه من اضطراب البيئة الأمنية والأمن الوطنى للدول النامية ([1]) .

أولا : تعريف مفاهيم ومكونات الأمن الوطنى / القومى والأمن المناخى

١- مفهوم الأمن بين التوجهات القومية والهوية الوطنية: أثناء عملية مراجعة الدراسات والبحوث المتعلقة بالأمن الوطنى ، أذهلنا مدى تكرار استخدام وإساءة استخدام مصطلح "الأمن القومي/ والأمن الوطنى"، من قبل الأكاديميين وصانعي السياسات على حد سواء؛ حيث يستخدمه البعض للإشارة إلى التهديدات المتعلقة والمرتبطة تقليديا بالدولة ؛ بينما يستخدمه آخرون باعتباره مجالا ونطاقًا واسعًا لأي شيء قد يخلق أو يتضمن ضررًا ضد أي شخص/ مؤسسة في نظام سياسي معين. فى حين لا يزال هناك آخرون يستخدمون هذا المصطلح لتبرير مجموعة من الخيارات والبدائل السياسية الشعبوية والمسيسة، مع عدم وجود ما يبرر الارتباط بين التهديد والهدف المرجعي أي الشيء المراد حمايته و تأمينه([2]) .

ويتفق غالبية الباحثين على أن الأمن القومي يعني ضمناً وبشكل عام مجموعة معينة من السياسات والأحكام الأساسية حول الطرق التي قد تلجأ إليها المجتمعات السياسية للحماية ضد الأضرار المحتملة التى تشكل تهديدا لوجودها واستمرارها. كما يتفق كثير من المتخصصين على استمرار وبقاء " الدولة القومية " هي الفاعل والهدف المرجعي لتحقيق الأمن على نطاق واسع فى جميع دول العالم ؛ وأصبح من الشائع والمتعارف عليه الإشارة إلى نموذج الأمن القومي "التقليدي"، فى مقابل ظهور نمط جديد من التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة التى أصبحت معها كثير من الدول النامية غير قادرة وحدها على التكيف مع هذه التحديات والتطورات الجديدة ([3]) .

---

[1]) Dabelko, Geoffrey D., Lauren Herzer, Schuyler Null, Meaghan Parker, & Russell Sticklor (Eds). The Conflict Potential of Climate Change Adaptation and Mitigation **, Environmental Change & Security Program Report** ,Vol. 14, Issue 2). 2013. Pp.29-31.

[2]) Benjamin Habib , Climate change and security: a coherent framework for analysis, A**ustralian Political Studies Association Conference: Politics of the global crisis, *2009,*** pp/12-13.

[3]) Matthew Sussex, Michael Clarke & Rory Medcalf , National security: between theory and practice, **Australian Journal of International Affairs,** Volume 71, Issue 5, 2017 - Pages 474-478 | Published online: 08 Aug 2017. https://news.un.org/en/story/2019/01/1031322 .

لذا فإن الأمن القومي ليس مفهوما مستقلا؛ كما أنه ليس ظاهرة أو نظرية واحدة مستقلة عما عداها من منظومات أو ظواهر سياسية ، بل حقل أو علم أو مجال دراسي واسع ومعقد يشمل نظريات وفاعلين وقضايا مختلفة من العلوم السياسية والعلوم العسكرية والاستراتيجية والعلوم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العلوم الإنسانية. ويمكن تعريف الأمن القومي بأنه حماية قيم ومصالح ومؤسسات الأمة من الأضرار المحتملة، سواء كانت داخلية أو خارجية. وقد تضم أنماط وأبعاد وغايات وأهداف الأمن القومي جوانب مختلفة مثل: تحقيق التفوق العسكري، و/ أو تحقيق الاستقرار السياسي، و/ أو تحقيق التنمية الاقتصادية، و/ أو الأمن الإنساني، و/أو الأمن البيئي. ويتأثر الأمن القومي بالعديد من المتغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة فى السياق العالمي والإقليمي المتغير، فضلا عن ظهور تهديدات وتحديات جديدة مثل التطرف والإرهاب، والهجمات الإلكترونية، وتغير المناخ، والأوبئة([1]).

ولذلك، فإن الأمن القومي ليس مفهوما ثابتا أو جامدا، بل يعد مفهوما متطورا وديناميكيا يتطلب من الباحثين والمتخصصين تحليلا وتكييفا وتطويرا فى الأدوات والمناهج البحثية والمؤشرات المستخدمة فى القياس للآثار والتداعيات الخاصة بهذه الظواهر والتحديات الجديدة والمتجددة.

ويعتبر مفهوم الأمن عموما والأمن القومى على وجه الخصوص من أكثر وأقدم المفاهيم والمصطلحات السياسية استخداما حيث ارتبط ظهوره بنشأة وإقامة وتوطن المجتمعات البشرية على الأرض من آلاف السنين . ومع تطور المجتمعات البشرية فى العصور الحديثة وانحسار اندلاع الحروب على أسس إثنية عرقية أو لغوية أو دينية بعد إقرار اتفاقيات صلح وستفاليا فى عام ١٦٤٨ ([2]) ؛ وإقامة الحدود وتأسيس الدول الوطنية على أسس المواطنة والإقامة الممتدة للأفراد وأسرهم – تطور محتوى ومضمون هذا المفهوم والمصطلح ليقتصر فقط على حماية وتأمين الأفراد المرتبطين بصفة " المواطنة " فى الدولة بصرف النظر عن هويتهم وانتماءاتهم العرقية والدينية واللغوية ([3]) .

وليس من قبيل المبالغة أن الاستقرار أو الاتفاق على تعريف محدد ومقبول لهذا المفهوم أو المصطلح يعد صعبا إن يكن مستحيلا لعدة اعتبارات أهمها تداخل الجانب العاطفى فى تحديد محتوى ومضمون التعريف ؛ علاوة على الجانب الإنسانى خاصة فى ظل عصر وانتشار دعاوى العولمة من ازالة الحدود واختلاط وتمازج الثقافات بما يجعلنا أمام هوية جديدة يطلق

[1]) Thomas Abeling & Aaron Leopold, CLIMATE CHANGE AND SECURITY: ADAPTING THE DISCUSSION TO THE EVIDENCE , **Global Governance Institute (GGI Briefing Paper)** 1/2012. Pp.6-8 www.globalgovernance.eu

[2]) للمزيد حول هذه الاتفاقيات وأثرها فى التنظيم الدولى والعلاقات الدولية عموما يمكن الرجوع إلى : عدي محسن غافل؛ صلح وستفاليا Westphalia وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوربا عام ١٦٤٨م ؛ كربلاء؛ **مجلة أهل البيت عليهم السلام؛** العدد ١٨؛ سبتمبر ٢٠١٥ ؛ ص ص. ١٠٨-١١٥.

[3]) Thomas Abeling & Aaron Leopold, CLIMATE CHANGE AND SECURITY: ADAPTING THE DISCUSSION TO THE EVIDENCE ….. op.cit., pp.4-5.

عليها الهوية العالمية يتعلق بها صورة جديدة للأمن يطلق عليها الأمن العالمى الانسانى([1]) . لذا فهناك عشرات التعريفات ومئات التفضيلات لمحتوى المصطلح دون الآخر ؛ وهو ما يجعلنا نتبنى أو نكتفى بتعريف إجرائى واحد يضم فى ثناياه اجتهادات بعض المفكرين وعلماء السياسة والاستراتيجية والعلوم العسكرية .

على ضوء ما سبق ومن استقراء غالبية التعريفات الخاصة بالأمن ومكوناته ومشتماته ومستوياته؛ يمكننا التمييز بين مفهومين ومصطلحين مختلفين للأمن وهما : " الأمن الوطنى" والذى نقصد به حماية وصيانة وتأمين أركان ومؤسسات الدولة ومواردها ومواطنيها من الأخطار والتهديدات الموجهة إليها أو إلى مصالحها الحيوية سواء فى الداخل أو الخارج . وسوف تعتمد وتتبنى الدراسة هذا المصطلح فى غالبية مقولاتها وأفكارها نظرا لواقع النظم السياسية فى كثير من دول العالم التى تعتمد على رابطة المواطنة فى نظمها الدستورية والتشريعية فى تنظيم مؤسسات الدولة من ناحية وفى علاقة هذه المؤسسات بالأفراد " المواطنين " دون تمييز اثنى بينهم على عوامل أو أسس عرقية أو دينية أو لغوية .... وغيرها.

أما المصطلح الثانى فهو الأمن القومى والذى يتضمن: تأمين وحماية موارد ومصالح ومؤسسات ومصالح وموارد أمة أو جماعة من البشر يربطها معا رابطة الدين أو اللغة أو العرق أو أية روابط إثنية أخرى ؛ من عدوان الدول أو الأمم الأخرى عليها بهدف الاستيلاء على مواردها أو هدم مؤسساتها أو طمس هويتها الإثنية أو العرقية ودمجها قسرا فى منظومة أو هوية أخرى . وتقترب الصياغة السابقة من التعريف الشامل الذى تبنته الجامعة العربية للأمن القومى العربى بقرارها رقم ٥١٢٥ الصادرر فى سبتمبر ١٩٩٢وصدرت في القاهرة عن "جامعة الدول العربية"، والذى اعتبر أن المقصود بالأمن القومى العربى هو " قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والامكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .. مستندة الى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والامكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي" ([2]).

---

[1]) اسحار جاسم ؛ "ضمان حقوق اللاجئين ضمانة لمفهوم الأمن الإنساني" فى : د. محمد فؤاد الحوامدة ود. فواز أيوب المومنى (محرران) ؛ **الأمن الإنسانى : التزامات المجتمع الدولى ودور المجتمعات المضيفة؛** مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ؛ جامعة اليرموك ؛ عمان ؛ ٢٠١٧ . ص ص. ١٩٠-١٩١.

[2]) وردت الإشارة لهذا القرار فى : د. عبد المنعم المشاط (محرر)، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته** ؛ معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة؛ ١٩٩٣)، ص ص ٤-٥. كذلك : د. مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **مجلة النهضة**، العدد ٥، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ص ١٢٣-١٣٠.

وغنى عن البيان أن التعريفات السابق عرضها تتضمن إلى جانب التهديدات العسكرية التقليدية للأمن تهديدات أخرى داخلية واقليمية ودولية من أبرزها الصراعات والحروب الإثنية والجرائم العابرة للحدود من قبيل تجارة المخدرات وغسيل الأموال وتدفق موجات اللجوء والهجرة غير الشرعية والأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية والبيئية الحادة مثل موجات الجفاف والتصحر والأعاصير والفيضانات وغيرها من أشكال وأنماط تهدد الأمن الإنسانى والأمن العالمى والأمن الوطنى للدول المتقدمة وللدول النامية.

مما سبق ؛ يتضح أن منظومة وسياسات الأمن القومي وصياغتها تتوزع على عدة علوم وتخصصات علمية وأكاديمية منها النظم السياسية والشئون و العلاقات الدولية إلى جانب الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والدراسات الأمنية والاجتماع السياسى وحقل ودراسات السياسة العامة . كما أنه على الرغم من وجود رؤية وعقيدة إدراكية مهيمنة في دراسات الأمن القومي، فمن الخطأ رفضها عتبارها مجالاً قديماً أو ضيقاً؛ وإنما يتعين بدلاً من ذلك الحرص والعناية بمحور وبؤرة الغايات والأهداف الاجتماعية والسياسية المعاصرة المتعلقة بدور الدولة في حماية وتعزيز القيم الوطنية عموما وفى مقدمتها المسالح الوطنية والأمن الوطنى بصفة خاصة . علاوة على أن مصطلح "الأمن القومي" يتضمن رؤى وأحكامًا حول كيفية حماية المجتمعات السياسية من الأضرار المحتملة وحماية مصالحها الوطنية والقومية؛ حيث يشمل كلا من الاعتبارات المادية والقيم المعيارية معا.

إلى جانب ماسبق؛ لا تزال الدول هي الجهات الفاعلة الأمنية الأساسية في حقلى النظم السياسية والعلاقات الدولية، على الرغم من تزايد سرعة ووتيرة التغير والتحول في البيئة الأمنية ؛ واتفاق غالبية الباحثين والدراسين ومنهم على العلاقة الأساسية والمحورية بين الأمن والاستقرار السياسى حيث يعتمد الأمن القومي على الأمن السياسي الذي يرتبط بدوره باستقرار النظام الاجتماعي والاقتصادى؛ لذا يؤثر استقرار الشئون الداخلية لأية دولة بشكل مباشر على وضعها الأمني العام؛ علاوة على تعرض السيادة الداخلية للدول لتحدي المخاطر العابرة للحدود الوطنية مما يوسع من مجالات وقضايا الأمن القومي . باختصار، يعد الأمن القومي عموما والأمن الوطنى بصفة عامة مجالا غير متجانس حيث يشمل النظريات والمؤسسات والجهات الفاعلة والقضايا المتنوعة، مما يعكس التفاعل المعقد بين مصالح الدول والاستقرار والديناميات العالمية المتغيرو والمتطورة .

٢- مفهوم وقضايا الأمن المناخى كأحد أهم مكونات الأمن الوطنى : تزايدت دراسات وبحوث المتخصصين فى حقلى العلاقات الدولية والدراسات البيئية خلال العقدين الماضيين حول قضية أو موضوع "الأمن المناخي"؛ والتى تستهدف جميعها محاولة إدخال ودمج الاهتمامات الخاصة بالتغيرات المناخية والبيئية في الأجندة الأمنية الوطنية والعالمية باعتبارها مصدر لتهديد الأمن

الوطنى والأمن العالمى([1]). وعلى الرغم من هذا الزخم والاهتمام المتزايد بهذه القضبة الحيوية؛ إلا أن تفسير وتحليل نطاق وحدود وشكل العلاقة الارتباطية بين التغيرات المناخية والبيئية والأمن الوطنى والأمن العالمى أو القضية الأمنية عموما ظل موضوع خلاف بين هؤلاء الباحثين والمتخصصين([2])؛ وهو مايدفعنا للقول يأن الصعوبة لاتكتنف فقط " تسكين" أو إدراج موضوع أو قضية التغيرات البيئية والمناخية فى العلوم السياسية والأمنية والبيئية ؛ بل إن الخلاف والتباين الحاد بين الباحثين امتد ليشمل عدم الاتفاق فيما بينهم بشأن اعتبار هذه التغيرات المناخية والبيئية تشكل تهديدا حادا وملحا وعاجلا للأمن الوطنى والأمن العالمى وللقضية الأمنية والاستقرار عموما؛علاوة على التباين والخلاف الحاد بينهم فى النظر إلى المناخ والبيئة كقضية أمنية عموما([3]).

فمنذ أن بدأت المشكلات المتعلقة بالبيئة تكتسب أهمية في الدراسات والبحوث العلمية والأكاديمية والخطاب السياسي في عقد السبعينيات من القرن العشرين؛ تم طرح مجموعة من الاجتهادات العلمية بشأن الأثار والتداعيات الخاصة بالتغيرات البيئية والمناخية على قضية الأمن عموما ؛ غير أن هذه الأفكار والاجتهادات اتسمت بالفردية والشخصية لأصحابها دون السعى لطرحها للنقاش والحوار العلمى الرصين سواء فى مؤتمرات علمية أو دوريات ومجلات أكاديمية وعلمية رصينة؛ ولم يتم هذا الأمر – النقاش العلمى حول قضية التغيرات البيئية والمناخية إلا فى منتصف ونهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين نظرا لطرح وظهور عددا من المشكلات البيئية العالمية مثل استنفاد الأوزون الستراتوسفيري أو الاحتباس الحراري. وجاءت بداية الاهتمام الجدى والملحوظ بطرح هذه القضية فى إصدار ونشر اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرها السنوى بعنوان *" مستقبلنا المشترك"* والذى شهد لأول مرة طرح ودخول عبارة "الأمن البيئي" في معترك ومائدة الحوارات والمناقشات فى المنتديات والاجتماعات والتقارير الدولية([4]).

---

[1]) Nathan Jones and John P..Sullivan, "Climate Change and Global Security.", **Journal of Strategic Security**,vol. 13, no. 4 (2019) .p. i.

[2] Jon Barnett, **The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Policy in the New Security Era**, (London: Zed Books)., 2001.pp. 34-35.

[3]) *Heinz-Dieter Jopp and Roland Kaestner* , **Climate Change and Security in the 21st Century,** paper presented to a workshop on *Climate Change and Security* organized by the Command and Staff College in cooperation with the Centre for Transformation of the German Armed Forces (*Bundeswehr*) and the German Development Institute (GDI) in Hamburg, 30 October to 1 November 2006. Pp. 5-6.

[4]) **Vladimir Cvetković, Boban MiloУФović& Prof. dr Dragan Mlađan, CLIMATE CHANGE AS A MODERN SECURITY THREAT1,** " *This paper was realized as a part of the project "Studying climate change and its influence on the environment: impacts, adaptation and mitigation" (43007) financed by the Ministry of Education and Science of the Republic of Serbia within the framework of integrated and interdisciplinary research for the period 2011-2014." Pp.9-11.*

وقد جاء الطرح بالنظر في مزايا المفهوم على أسس تحليلية ومعيارية؛ حيث استحسن البعض من الباحثين والمتخصصين فى البداية فكرة ومصطلح " الأمن المناخى والأمن البيئي باعتبارها فكرة جيدة "المقصود منه تنبيه محللي الأمن التقليديين بشأن القضايا الجديدة ذات الأهمية "الحقيقية"؛ وزيادة أهمية المشكلات المناخية والبيئية في الأجندة السياسية؛ وأن"الأمن المناخى والبيئي" يتعلق بالحفاظ على المحيط الحيوي الوطنى أو المحلي والعالمى أو الكوكبي باعتباره نظام الدعم الأساسي والمهم الذي تعتمد عليه جميع التنظيمات والكيانات والمؤسسات البشرية الأخرى. ورحب عدد آخر من الباحثين والمنظمات الدولية بالمفهوم لأنه "يقلل من القيم المرتبطة تقليديًا بالدولة القومية مثل: الهوية، والإقليمية، والسيادة ؛ والعناية والاهتمام بطرح مجموعة مختلفة من القيم المرتبطة بالتغير البيئي والمناخى مثل: البيئة، والعولمة، والحكم الرشيد أو الحوكمة([1]) . ومع ذلك، يرى آخرون أن "الأمن البيئي والمناخى... يتمحور أو يدور حول " التضامن بين الدول والشعوب على المستوى العالمى"؛ علاوة على ترحيب البعض من الباحثين بهذا المجال العلمى الجديد الذى يخدم الوظيفة التفسيرية والتحليلية للعلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية والتى طورت أدواتها البحثية والتحليلية لتقديم وصف وتفسير أفضل لأنواع ومظاهر التهديد والضعف الجديدة للأمن الوطنى والأمن العالمى بالإضافة إلى تحليل وتفسير أشكال واحتمالات الصراع والعنف التي يمكن أن ترتبط بالتغيرات البيئية والمناخية الجديدة([2]) .

وقد تعرض أصحاب ومناصرو التوجه الجديد السابق للانتقاد الحاد من بعض الباحثين والمتخصصين الذين سارعوا إلى التحذير من أن مصطلح "الأمن" يثير مجموعة من ممارسات المواجهة المرتبطة بالدولة والجيش والتي يجب أن تظل بعيدة عن النقاش العلمى الرصين والهادىء حول التغيرات البيئية والمناخية؛ وشملت المخاوف احتمالات خلق مجالات عمل للاهتماما والكفاءات الجديدة للجيش وتوكيد عملية أو توجهات " عسكرة البيئة بدلاً من تخضير الأمن؛ وكذلك توكيد النزعة فى بلورة ظهور العقائد والمواقف القومية من أجل حماية البيئة الوطنية([3])؛ علاوة على أن الممارسات والمؤسسات المرتبطة بالأمن القومي ليست فقط غير كافية للتعامل مع المشكلات البيئية، كما أن المنظور الأمنى لايقدم أية مساهمة ايجابية وعقلانية رشيدة في النقاش العلمى والأكاديمى الجاد حول المشكلات البيئية والتغيرات المناخية نظرا

[1]) Ibid., pp.12-13.

[2]) Sabine von Schorlemer / Sylvia Maus (eds.), **Climate Change as a Threat to Peace : Impacts on Cultural Heritage and Cultural Diversity,** Dresden Papers on Law and Policy of the United Nations, Band 19, PL Academic Research, Frankfurt , 2014.pp.82-85.

[3]) Ashok Swain . Climate Change: National Security Threat. In : **Encyclopedia of Public Administration and Public Policy**, Third Edition. Taylor and Francis: New York, Published online: 20 May 2016;pp. 1-2. : http://tandfonline.com/action/journalInformation?journalCode=

لتصنيفه الضعيف وغير الموضوعى للباحثين والمتخصصين المعنيين بدراسة هذه القضية إلى فائزين وخاسرين، وهو الأمر الذى يقوض الجهود التعاونية التي تتطلبها عمليات المعالجة والمواجهة الخاصة بالمشكلات البيئية([1]) .

كما واجه أنصار منظور الأمن المناخى اعتراضات وانتقادات حادة من جانب عدد من الباحثين والمتخصصين فى دراسات الجنوب والدول النامية انطلاقا من من رؤية مفادها أن أنصار المنظور الجديد يُنظرون إلى الأمن البيئي والمناخى على أنه خطاب حول أمن بلدان الشمال، ووصولها إلى الموارد وحماية أنماط استهلاكها([2]).

وعلى الرغم من حدة وقوة النقاش أحيانا وضعفه فى آحيان أخرى حول المنظور الجديد للأمن البيئى والمناخى ؛ إلا أن هذا المفهوم والمنظور الجديد اكتسب شعبية متصاعدة فى أوساط وبين الباحثين والمتخصصين فى العلوم السياسية والبيئية عموما وفى الدراسات المعنية والمهتمة بالأمن بصفة خاصة ببطء. وسرعان ما انتقل هذا الاهتمام إلى بعض المنظمات الدولية المتخصصة والمعنية بالأمن والاستقرار الدولى وفى مقدمتها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذى خصص جلسة في أبريل ٢٠٠٧ لمناقشة التداعيات الأمنية للتغيرات المناخية ؛ وعلى الرغم من حيوية وسخونة الحوارات والمناقشات التى جرت فى تلك الجلسة إلا أنها شهدت انقسام ممثلى الدول الأعضاء الخمسة عشر بالمجلس حول تقرير الأدوات والآليات والوسائل الكفيلة بالتعامل مع مخاطر وتهديدات التغيرات المناخية على الأمن الدولى؛ وجدوى اعتبار هذه التغيرات المناخية والبيئية قضية أمنية تمس الأمن والاستقرار والسلام العالمى من الأساس([3]).

من الملاحظ أن الانقسام بين أولئك الذين يعارضون استخدام مصطلح الأمن البيئي والمناخى انطلاقا من أن مفهوم ومنطق الأمن ذاته ثابت وغير مرن، وأولئك الذين يدعمونه أو يتبنونه اعتمادا على مساعيهم فى تنفيذ المقترح الخاص لهم بضرورة تطوير وتوسيع أو تغيير مفهوم ومنطق الأمن ذاته ، يصرف الاهتمام والانتباه بعيدًا عن مسألة جدوى وفعالية السياسات والخطط والممارسات المرتبطة بمواجهة والتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية المهددة للأمن المناخى والبيئى للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ([4]) .

[1]) Ibid., pp.3-4.

[2]) **A New Climate for Peace. Taking Action on Climate and Fragility Risks.**. adelphi, International Alert, Woodrow Wilson International Center for Scholars, European Union Institute for Security Studies. 2015.pp. 15-53/

[3]) Dabelko, Geoffrey D., Lauren Herzer, Schuyler Null, Meaghan Parker, & Russell Sticklor (Eds). , The Conflict Potential of Climate Change Adaptation and Mitigation (Environmental Change & Security Program Report Vol. 14, Issue 2.2013. pp.24-25.

[4]) Fetzek, Shiloh and Louise van Schaik, Europe's Responsibility to Prepare: Managing Climate Security Risks in a Changing World. The Center for Climate and Security.. 2018.pp.7-8. https://climateandsecurity.org/responsibilitytoprepare/.

وقد انعكس هذا الانقسام حول قضايا وموضوعات وخطابات الأمن المناخى والبيئي في الأدبيات والدراسات الأكاديمية فى استمرار الجدل حول ما إذا كانت اللغة الأمنية ستغير طريقة التعامل مع قضية ما وكيفية ذلك؛ وامتداد النقاش لجدوى دراسة الآثار المترتبة على استخدام اللغة الأمنية فى تحليل وتفسير ظواهر الفقر والهجرة والبطالة والعنف والتمرد والإرهاب والأمن الغذائى ...وغيرها؛ بينما ندرت المساهمات العلمية والبحثية الأكاديمية حول العملية العكسية أو عن الآثار المترتبة على استخدام اللغة المناخية والبيئية لتعريف الأمن وإدارته عموما والأمن الوطنى بصفة خاصة.

ووفقا لعدة دراسات وبحوث علمية متخصصة ؛ يتضمن الأمن المناخي – باعتباره أحد مكونات الأمن الوطنى للدول - ثلاثة أبعاد أو مكونات أو جوانب هامة وعامة هي: الأمن البيئي، والأمن البشري، والأمن الاقتصادى والجيوسياسي؛ حيث تسهم التغيرات المناخية فى تعدد التهديدات المباشرة والحادة الموجهة للأمن الوطنى ؛ والتى من أبرزها وأهمها ([1]): البعد السياسى، والبعد الاقتصادى ؛ والبعد الاجتماعى ؛ والبعد البيئى .

علاوة على عدد من المكونات والجوانب الفرعية مثل تلك المتعلقة بالأمن البيولوجي والجوانب الإجرامية ؛ والتي ترتبط وتكمل تأثير الجوانب والمكونات العامة الثلاثة السابقة ؛ وفى ذات الوقت تعزز العلاقة بين الصراعات الناتجة عن التغيرات المناخية وما تسببه من تفشى الأمراض والأوبئة على نطاق واسع عالميا واقليميا ووطنيا. وتعد الآثار والتداعيات السلبية لجائحة كوفيد ١٩ من أبرز الأمثلة فى هذا الشأن حيث استغلت مجموعة من الجماعات والتنظيمات الإجرامية بما فيها العصابات والكارتلات وجماعات المافيا (المعروفة أيضًا باسم الجماعات المسلحة الإجرامية أو الارهابية) - الثغرات في سياسات وخطط الاستجابة للحد من انتشار الوباء وضعف دور وأجهزة ومسئولى بعض الدول النامية في ممارسة الحكم الإجرامي والاستبدادى على المناطق الموبوءة والأحياء الفقيرة في البرازيل، علاوة على استحواذ بعض هذه العصابات والتنظيمات الاجرامية على قرى ومدن ومناطق في السلفادور وجنوب أفريقيا وفي كولومبيا، والهند والعراق وأخضاعها بالكامل لحكمها وإدارتها المباشرة بعد التخلص من رموز ومؤسسات الدولة الطنية فى هذه المناطق والتى شهدت في ظل هذا الوباء ظهور الصراع والجريمة و"الحكم البديل" لحكم وإدارة الدولة الوطنية([2]).

---

[1]) سامي صالح الكعبي؛ **مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة : دول النظام الإقليمي العربي إنموذجا١٩٩١-٢٠١٣**؛ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٤.. ص ص. ٢٨-٣٥. وكذلك : علاء عبد الحفيظ عبد الجواد ؛ **العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية: دراسة لتأثير أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية**؛ رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ جامعة القاهرة ، القاهرة . ٢٠٠٩ . ص ص. ٣٦-٤٦.

[2]) Adano, Wario, Ton Dietz, Karen Witsenburg and Fred Zaal) , Climate Change, Violent Conflict and Local Institutions in Kenya's Drylands." ***Journal of Peace Research*** 49(1), 2012. Pp.65-67.

ومن المتوقع تزايد تأثير التغييرات المناخية فى إحداث التداعيات السلبية على الأفراد والجماعات وبما يؤدى فى النهاية إلى اختراق وتهديد الأمن الوطنى بشكل حاد ومباشر وسريع وهو ما ينعكس فى تنامى ووجود عدة مؤشرات ظهرت بالفعل في عدة دول نامية؛ والتى من أبرزها: تصاعد الصراعات على موارد ومصادرالمياه اللازمة للشرب وللنشاط الزراعى ، واندلاع وكثرة الصراعات الأهلية والمحلية والدولية أحيانا الناجمة عن موجات الهجرة واللجوء من المناطق المتضررة من التداعيات السلبية والمدمرة للتغيرات المناخية إلى مناطق أكثر أمنا من هذه التغيرات المناخية سواء داخل حدود الدولة نفسها فيما يطلق عليه " الهجرة الداخلية والمحلية" أو اللجوء للهجرة لمناطق ودول أخرى أخرى مجاورة فيما يسمى بالهجرة الدولية أو اللجوء التطوعى لدول أخرى اكثر أمنا واستقرارا من تداعيات وآثار التغيرات المناخية؛ وهو النمط الذى يتزايد – وفقا لتقارير المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة- حجمه وانتشاره من عام لآخر حيث تتزايد موجات تدفق المهاجين واللاجئين من دول العالم النامى فى الجنوب إلى دول العالم المتقدمة الأكثر أمنا واستقرارا (١) .

مما سبق يتضح أن مصطلح الأمن المناخي يقصد به تداعيات وآثار تغير المناخ على الأمن على الصعيدين الوطني والدولي؛ حيث بمكن أن تؤدى التغيرات المرتبطة بالمناخ إلى تضخيم المخاطر القائمة في المجتمع مما يعرض البشر والنظم البيئية والاقتصادات والبنية التحتية والنظم السياسية والمجتمعات والدول بأكملها للخطر والانهيار؛ لذا تستهدف الخطط والسياسات والإجراءات المناخية فى جانب كبير منها التكيف مع تلك التداعيات والتأثيرات والتخفيف من آثارها السلبية على الأمن الوطنى عموما والأمن البشري بصفة خاصة. وقد تم الترويج لمصطلح "الأمن المناخي" في البداية من قبل محللي الأمن القومي في الولايات المتحدة ثم في أوروبا لاحقًا فى العقد الأخير من القرن العشرين (٢)؛ ومنذ ذلك الحين تم تبنيه من قبل عدة جهات فاعلة ومتعددة ومختلفة بما في ذلك وكالات ومنظمات الأمم المتحدة ، والدول المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والعالمية، وفى صفوف الأوساط الأكاديمية حيث أصبح الأمن المناهى أو أمن المناخ لايتعلق فقط بالأمن الوطنى للدول بل امتد وتوسع وتطور لما يسمى بالأمن العالمى أو الأمن الكونى أو الأمن المعولم حيث تؤدى التغيرات الماخية إلى تفاقم التوترات القائمة أو خلق توترات أو صراعات جديدة على الساحات الوطنية والإقليمية والعالمية .

وباختصار، فإن التهديدات الجديدة والمتصاعدة التي يتعرض لها الأمن الوطني والإقليمي تنجم عن الظواهر المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية بشكل مباشر، وتتعلق فى غالبيتها بالتداعيات

[1]) Kaan Tuncok Impacts of Climate Change in Central Asia,***Academia Letters***, Article 1219. (2021). Pp.6-8 :https://doi.org/10.20935/AL1219.

[2]) Christina Pazzanese, How climate change will impact national security, the Harvard gazette, 24/11/2021:https://news.harvard.edu/gazette/story/2021/11/how-climate-change-will-impact-national-security/

والتأثيرات السلبية على الأمن الغذائي والاقتصادى ، وصحة الإنسان، وتدهور البنية التحتية المتعلقة بالأمن البشري . علاوة على ذلك، تتفاعل الظواهر المناخية والبيئية مع الظواهر الاجتماعية مثل البطالة والتطرف وغياب العدالة الاجتماعية والتمييز الإثنى على أساس العرق واللغة والدين لتنتج وتفرز تهديدات أكثر حدة وخطورة على الأمن الوطنى مثل انتشار حركات التمرد للمطالبة بالاستقلال والانفصال عن الدولة الوطنية وكثافة وانتشار موجات التطرف والإرهاب واللجوء والتهجير القسرى للأفراد والجماعات؛ وهى الأنماط والظواهر التى تشكل معضلة سياسية وأمنية كبرى لأنظمة الحكم الوطنية فى الدول النامية ؛ علاوة على تهديدها المباشر للاستقرار والأمن الإقليمى والعالمى .

ثانيا : علاقة التغيرات المناخية بالأمن فى المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية

أصبحت التفاعلات بين الظواهر الطبيعية مثل التغيرات المناخية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جزءًا من نظام دولى اجتماعي وبيئي معقد؛ تستلزم وضع رؤية منهجية للترابط بين المشاكل العالمية التي تجسد تعقيد أسباب وتأثيرات الظواهر الاجتماعية والبيئية؛ انطلاقا من مقولة رئيسية فحواها أو مضمونها أن التغيرات المناخية تؤثر على الأمن الوطنى كظاهرة تفاعلية من بين العديد من الظواهر؛ وأن أية اعتبار للتغيرات والأمن يجب أن يأخذ هذا التعقيد في الاعتبار([1]). وتعتمد الدراسة على مساهمات باحثى النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والمدارس السياسية لدراسة الأمن والصراع فى العلاقات الدولية والنظم السياسية ؛ لدراسة وتحليل التغيرات المناخية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والبيئية على الأمن الوطنى للدول عموما وعلى تلك الدول النامية الضعيفة والهشة بصفة خاصة .

على الرغم من تباين نظرة وتحليل رواد المدرسة الواقعية لمفهوم وظاهرة الأمن عموما والأمن القومى بصفة خاصة؛ غير أن قضية الأمن والأمن القومى عموما تظل أحد المرتكزات والعناصر الرئيسية للأسهامات العلمية لهذه المدرسة عموما؛ كما أن هذه المدرسة احتفظت خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامى ١٩٤٥ و٢٠٢٣ بقدرتها المتميزة على تحديد وتحديث الأفكار الرئيسية لها ومطابقتها لواقع الحال فى دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية؛ ونجح روادها وباحثوها فى تشكيل عدة توجهات فرعية فيها أو مدارس فرعية تحتفظ بالمفاهيم والعناصر الرئيسية للمدرسة الواقعية عموما وفى مقدمتها تحقيق الأمن الوطنى والحفاظ على المصالح الوطنية؛ ومن أبرز تلك المدارس الفرعية: المدرسة الواقعية التقليدية أو الكلاسيكية؛

[1]) على الدين هلال ؛" قضايا جديدة فى العلاقات الدولية "؛ فى : محمد عباس ناجى (محرر) ؛ هل بات التجديد فى حقل العلاقات الدولية ضرورة ؟؛ **سلسلة ملفات** ..... مرجع سابق؛ ص ص. ١١-١٣.

والمدرسة الواقعية الجديدة؛ والمدرسة الواقعية التقليدية الجديدة والتى شهدت أيضا توجهين رئيسيين فيها هما المدرسة الأمنية الدفاعية والمدرسة الدفاعية الهجومية(١).

وقد اتفقت المدارس الثلاث الرئيسية للواقعية على عنصرى: تحقيق الأمن عموما والأمن الوطنى بصفة خاصة؛ والحفاظ على المصالح الوطنية للدولة والتى تشتمل على المصالح السياسية والمصالح الاقتصادية وغيرها؛ كما أنها تتفق على وجود واستمرار الدولة فى كافة مراحل التحليل والدراسة للعلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول؛ إلا أنها تباينا محدودا فيما بين هذه المدارس فيما يتعلق بحدود ومساحة دور الدولة حيث أكدت المدرسة الواقعية التقليدية على أن الدولة هى الكيان الوحيد لتفسير العلاقات والسياسات الخارجية بين الدول؛ بينما أضافت المدرسة الواقعية الجديدة المنظمات الدولية والإقليمية كطرف فاعل جديد إلى جانب الدولة فى تفسير علاقات التعاون وأحيانا الصراع الدولى متعدد الأطراف حيث تتجه الدول لاسيما الكبرى منها إلى استخدام المنظمات الدولية كساحة جديدة لحشد الدول المساندة والداعمة لها وأيضا كمؤسسة لاستصدار القرارات والأدوات اللازمة للدولة الوطنية فى مواجهة الخصوم والأعداء (٢).

وأضافت الواقعية التقليدية الجديدة فى أطرها وأدواتها التحليلية طرف جديد هو الفواعل الدولية الجديدة العابرة للحدود ومن أبرزها: المنظمات العالمية للمجتمع المدنى مثل الصليب الأحمر الدولى ومنظمات الدفاع عن وحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية ؛ والشركات العالمية متعددة الجنسيات وأدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعددة فى الدول المتقدمة الوافدة منها وكذلك الدول النامية المستقبلة لأنشطتها واستثماراتها (٣).

غير أن هذه المدارس شهدت تباينا حادا فيما بينها فيما يتعلق بتفسير وتحديد مصادر التهديد للأمن الوطنى من فترة زمنية لأخرى حيث أكدت المدرسة الواقعية التقليدية على أن التهديد الوحيد للأمن الوطنى يأتى من الدول الأخرى المعارضة أو المعادية لتوجهات وأهداف الدولة على الساحتين الدولية والإقليمية. وذهب بعض رواد ومنظرى هذه المدرسة إلى أن الأداة العسكرية هى الوسيلة الوحيدة والكفيلة بردع التهديدات الموجهة للأمن الوطنى من الدول الأخرى؛ وأكتسبت هذه المدرسة ذيوعا وقبولا فى عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن

1) Ahmed, F. and Syed, A. International relations theories and security, **Modern Diplomacy,** 5(1), 2020 ,pp 5-6.

2) Thomas Abeling & Aaron Leopold, CLIMATE CHANGE AND SECURITY: ADAPTING THE DISCUSSION TO THE EVIDENCE , **Global Governance Institute** (**GGI Briefing Paper)** 1/2012. Pp.8-11. www.globalgovernance.eu

3) Umaru Ibrahim Yakubu & Mohammed, Shuaibu, THE CONCEPT OF SECURITY AND THE EMERGING THEORETICAL PERSPECTIVES, a Paper Presentation at the Faculty of Social Sciences, Ahmadu Bello University, Zaria International Conference on the Theme **"Corruption, Security and National Development"** Held between 28th and 30th September, 2016 ,pp. 3-4.

العشرين فى تفسير وتحليل مظاهر وأشكال علاقات القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق فى فترة الحرب الباردة بينهما آنذاك ([1]).

بينما ركزت المدرسة الواقعية الجديدة على تفسير وتحليل العلاقات الأمريكية السوفيتية فى فترة مابين " الحروب الباردة" حيث افترضت هذه المدرسة أن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى شهدت نوعا من تراجع الحرب الباردة وحل بدلا منها التعاون الثنائى فى معالجة وإدارة بعض الصراعات والأزمات الدولية والإقليمية ومنها حرب الخليج الثانية ١٩٩٠؛ وأكدت هذه المدرسة على بزوغ علاقات تعاون وليس صراع وحروب كما افترضت المدرسة التقليدية وبالتالى هناك مجال ومتسع لاستخدام أدوات أخرى غير الأداة العسكرية للحفاظ على الأمن الوطنى؛ من أبرزها الدبلوماسية والتعاون الاقتصادى وغيرها. ونجح رواد هذه المدرسة فى تفسير كثير من أشكال وأنماط العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول الكبرى فى الفترة الزمنية الممتدة بين عامى ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ من القرن العشرين([2]).

وقد اتجه رواد المدرسة الواقعية التقليدية الجديدة إلى رصد التطورات العالمية والاقليمية التى بدأت مع تفكك وانهيار الأتحاد السوفيتى السابق وبالتالى زوال " العدو والقطب العالمى المنافس للولايات المتحدة "؛ وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمى الجديد الأحادى القطبية؛ وبزوغ أنواع جديدة ومصادر حديثة تشكل تهديدا مباشرا وخطيرا للأمن الوطنى من أبرزها: التغيرات البيئية والمناخية؛ وظواهر التطرف والإرهاب؛ والجرائم العالمية العابرة للحدود مثل المخدرات وتجارة السلاح وغسيل الأموال؛ والهجمات السيبرانية على نظم المعلومات .....وغيرها([3]). علاوة على أن مصدر التهديدات والمخاطر السابقة على الأمن الوطنى ليس الدول لكن هناك فواعل أخرى غير الدول فى مقدمتها الأفراد والتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود علاوة على البيئة والطبيعة والمناخ وتداعيات الإضرار بها على مدار عدة قرون وعقود من السنوات ؛ بالإضافة إلى قصور وضعف الأدوات والوسائل العسكرية وحدها فى مواجهة هذه الظواهر والتحديات الجديدة وتزايد الحاجة إلى الأدوات الدبلوماسيية والاقتصادية التعاونية للحد من تداعيات وآثار مصادر التهديد الجديدة للأمن الوطنى .

[1]) Murat ŞENGÖZ, AN EXAMINATION OF THE NATIONAL SECURITY PARADIGMS WITHIN THE INTERNATIONAL RELATIONS DISCIPLINE AS ON AND POST-COLD WAR, MECMUA Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi (International Journal of Social Sciences]), vol. 7, ,no. 14,.2022 .pp. 183-184.

[2]) Jeroen Warner and Ingrid Boas, Securitization of climate change: How invoking global dangers for instrumental ends can backfire , **Survival: Global Politics and Strategy**, Volume 37, Issue 8 , march 2022. Pp.189-190.

[3]) Anatol Lieven,Climate Change and the State: A Case for Environmental Realism, Survival: Global Politics and Strategy (April-May 2020).p58: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-642-28626-1_9

واستدعت المصادر الجديدة لتهديد الأمن الوطنى عموما والتغيرات المناخية والبيئية بصفة خاصة ضرورة الاعتماد على جهود وقدرات ثلاثة أطراف أو فواعل رئيسية هى : الدول ؛ والمنظمات الدولية والأقليمية الحكومية والمتخصصة؛ والمنظمات العالمية / الدولية غير الحكومية فى وضع وتنفيذ سياسات الحد من والتكيف مع التغيرات البيئية والمناخية لاسيما فى الدول النامية والدول الضعيفة والهشة ([1]) .

ثالثا : اجتهادات باحثى المدارس الأمنية فى شأن التهديدات المناخية للأمن الوطنى

تراجع الاهتمام البحثى والأكاديمى بمصادر ومكونات الأمن التقليدي للدول المتقدمة ؛ والذى ساد خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٠ ؛ والقائم على القدرات والإمكانات العسكرية للدولة وتجهيزاتها ومعداتها وعتادها العسكري ؛ وذلك في مواجهة الظهور المستمر والمتصاعد لنوع جديد من التهديدات من المصادر غير التقليدية وغير المركزية والتى من أهمها التغيرات المناخية.

إن تغير المناخ والأزمة البيئية المتفاقمة إلى جانب الأزمات الأخرى مثل التغير الديموغرافي، وانتشار الفقر، وتزايد انتشار الأوبئة والأمراض القاتلة والخطيرة، قد زادت بالفعل من التحدي أمام النموذج الواقعي للأمن المبني على الدولة. لذا فأن الظهور المؤكد للعلاقة بين البيئة والأمن بدأ مناقشته لأول مرة في عقد الستينيات وأوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي عندما زادت وتفاقمت الأضرار التى لحقت بالبيئة بسبب التغيرات المناخية، أو من منظور أكثر تعمقا بدأت المشاكل التي يسببها الإنسان في أثناء قيامه بالتنمية الصناعية فى الظهور. وقد رصدت بعض الدراسات الأكاديمية الأولى التي طرحت في هذه الفترة، الارتباط بين التغيرات البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية وأمن الأفراد والمجتمعات والمحيط الحيوي لها([2]).

وبادرت بعض هذه الدراسات تحت تأثير زيادة حدة المشكلات البيئية على المستوى العالمي إلى القيام بإعادة تعريف مفهوم "الأمن القومي" بنظرة ورؤية جديدة تدمج المكونات والعناصر البيئية شديدة التطور والتأثير على كافة الكائنات الحية (الانسان والحيوان والنبات) ؛ وجاءت أولى المساهمات العلمية والأكاديمية المتخصصة فى بداية السبعينيات من القرن الماضى متمثلة فى نشر كتاب ريتشارد أ. فالك بعنوان "هذا الكوكب المهدد بالانقراض: آفاق ومقترحات لبقاء الإنسان على قيد الحياة"، والذي نشر في عام ١٩٧١، ويوضح كاتبه بشكل لافت للنظر العلاقة

[1]) Ashok Swain . Climate Change: National Security Threat, In: **Encyclopedia of Public Administration and Public Policy**, Third Edition. Taylor and Francis: New York, Published online: 20 May 2016;pp. 1-4. : http://tandfonline.com/action/journalInformation?journalCode=

[2]) Adger, W. Neil (2010), "Climate Change, Human Well-Being and Insecurity", New Political Economy, 15 (2): 275-292.

بين الأمن والسلامة والاستقرار والتغيرات البيئية والمناخية (١). وحاول فالك في هذا الكتاب، لفت الانتباه إلى حقيقة أن المشكلات البيئية تشكل تهديدًا أمنيًا مثلها مثل التهديدات و المشكلات العسكرية التقليدية، مشيرًا إلى أن المفهوم التقليدي للأمن يحتاج إلى التطوير والتوسيع للتعامل مع التحديات الأمنية التي تفرضها الاضطرابات في النظم البيئية والمناخية لكوكب الأرض والأنظمة المتعلقة باستمرار ودعم الحياة فيه. وقد لوحظ فى هذه الدراسات الأولى حول هذا الموضوع، أنه قد تم طرح " مفهوم الأمن" بشكل عام ووفق مضمون ومحتوى يعكس الفهم التقليدي لحماية الدولة والمصالح الوطنية المتعلقة بها ومنها مواردها الاقتصادية الأساسية الخاصة بحياة مواطنيها.

وجاءت المساهمة الثانية فيما يتعلق بالروابط بين التغيرات المناخية والمشاكل البيئية والأمن فى دراسة بعنوان "إعادة تعريف الأمن القومي"؛ والتى نشرها ليستر براون في عام ١٩٧٧؛ والتى ذهب فيها براون إلى أن مفهوم "الأمن القومي" لم يعد كافيا في عالم مترابط بيئيا واقتصاديا وسياسيا ولا تزال الدول والحكومات الوطنية تشكل أهم صناع القرار في الأزمات العالمية الناشئة، لذا يتعين عليها – من وجهة نظره - أن تتفاعل بشكل مباشر بنفسها مع هذه الأزمات والمشكلات ؛ وألا تعتمد غفقط على السياسات والخطط الوطنية المحلية فقط بل يتعين ويجب عليها إبرام اتفاقات وخطط التعاون الدولى فيما بينها لمواجهة والحد وحل المشكلات والتهديدات الأمنية الناجمة عن هذه المشكلات ذات الطبيعة العالمية(٢) .

ومن ناحية أخرى، حاول ريتشارد أولمان في دراسة له بعنوان "إعادة تعريف الأمن" طرح مفهوم للأمن القومي من منظور أوسع، بما يسمح بضم تهديدات أخرى جديدة للأمن القومى أطلق عليها مصطلح " التهديدات غير العسكرية" تمميزا لها عن " التهديدات العسكرية" التى تقوم بها الدول فى مواجهة بعضها البعض؛ وأكد أولمان على ضرورة معالجة أو التعامل مع هذه " التهديدات غير العسكرية" ضمن أو فى نطاق منظومة تحقيق الأمن القومي. وحذر أولمان من أن تركيز قادة الدول والخبراء الاستراتيجيين على التهديدات العسكرية فقط سيؤدي إلى إهمال التهديدات الأكثر خطورة وعدم التصدى لها في الوقت المناسب(٣). وقد تم توسيع وتطوير مفهوم الأمن ليشمل مفهوم الأمن البيئي والذى يركز على تحليل ودراسة كافة التهديدات وأعمال التطرف والإرهاب المرتبطة بالكوارث والحوادث البيئية والمناخية الطبيعية التي تؤثر وتحدث تغييرا فى ظرروف وأحوال المعيشة النوعية لحياة المواطنين والمجتمعات

[1]) Barnett, Jon (2001), The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Policy in the Environmental Security Era, London: Zed Books.
[2]) Barnett, Jon (2009), "The Prize of Peace (Is Eternal Vigilance): A Cautionary Essay on Climate Geopolitics", Climatic Change, 96 (1–2), pp. 1–6.
[3]) Dauvergne, Peter and Clapp, Jennifer (2016). "Researching Global Environmental Politics in the 21st Century", Global Environmental Politics, 16 (1), pp. 1-12

بطريقة واضحة ومفاجئة وعنيفة، وهو ما يجعلها من أكثر مصادر وأشكال التهديدات للأمن القومى خطورة .

لذا تصاعدت الاهتمامات البحثية والعلمية بتهديد التغيرات البيئية والمناخية للأمن القومى إلى الحد الذى دعا بعض الباحثين ومن أبرزهم نورمان مايرز إلى إدراج القضايا البيئية والمناخية في مصادر التهديد الصريحة والمباشرة للأمن القومى في كتابه الصادر عام ١٩٩٣ بعنوان "الأمن النهائي: الأساس البيئي للاستقرار السياسي"؛ حيث أكد على أن أن التغيرات المناخية والتدهور البيئي سيؤدي إلى اندلاع العديد من الصراعات العنيفة داخل الدولة الوطنية ذاتها أو بينها وبين غيرها من الدول المحيطة أو المجاورة لها. ووفقا لمايرز، فإن االظواهر والتداعيات السلبية للتغيرات المناخية والبيئية مثل : نقص الغذاء ؛ وندرة المياه اللازمة لحياة البشر والحيوان والنبات؛ علاوة على ازالة وحرائق الغابات ؛ والتغير الحاد فى الظواهر المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد وارتفاع منسوب مياه البحر جميعها تسبب فى اندلاع العديد من الصراعات السياسية التى تمثل بدورها محور تهديد الأمن الوطنى للدول النامية عموما والدول الضعيفة والهشة منها بصفة خاصة .

وقد ذكر مايرز في هذا الكتاب أنه إذا لم يكن للأمن بعد مناخى أو بيئي فإن الأبعاد الأخرى ستصبح بلا قيمة، ورأى أن الأمن البيئي والمناخى هو " الأمن المطلق" ؛ وهذا التغيير في مفهوم الأمن اقتضى النظر إلى مفهوم الاستدامة بشكل متكامل مع الأمن المناخى والبيئي لفهم المشاكل المناخية والبيئية وحلها([1]).

وقد جعل التطور والتغير السابق في مفهوم الأمن مع مرور الوقت من الضروري النظر في مفهوم الاستدامة وربطه مع الأمن المناخى والبيئي بطريقة متكاملة لفهم المشاكل المناخية والبيئية وحلها.

شكل ظهور مدرسة كوبنهاجن للأمن نقطة تحول في تطوير وتحويل التداعيات والظواهر المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية إلى نظرية شبه كاملة تتعلق بالأمن المناخى والبيئى وبالتالى النظر إلى الظواهر والتغيرات المناخية وتداعياتها السلبية باعتبارها مشكلة أمنية ؛ لذا أدرجت مدرسة كوبنهاجن التهديدات والمشكلات البيئية والمناخية التي رأت أنها كانت تحتل اهتماما محدودا فى قائمة أولويات الحفاظ على الأمن القومى في المكونات والمقاربات والمنظومات الأمنية التقليدية للأمن القومى([2]).

ووسعت المدرسة نطاق الأمن المناخى من خلال انتقاد تحليل ودراسة المنظومات الأمنية باعتبارها " أمنًا عسكريًا فقط " وعدم قبول الفاعل الوحيد كالدولة في العلاقات الدولية؛ وأكدت

[1]) Mamunur Rashid, Joy Jacqueline Pereira, Rawshan Ara Begum,Sarah Aziz and Mazlin Bin Mokhtar, Climate Change and its Implications to National Security. **American Journal of Environmental Sciences** 7 (2), 2011. PP.150-151.

[2]) Ibid., pp.155-156.

المدرسة على تعدد الفاعلين فى منظزمة الأمن المناخى والبيئي ليضم إلى جانب الدول جهات وأطراف أخرى ذات صلة وتأثير كبير بدءًا من الأفراد والجماعات والمنظمات الوطنية غير الحكومية والمنظمات العالمية غير الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية والمتخصصة والشركات العالمية متعددة الجنسيات؛والتى أصبح ينظر إليها على أنها فواعل جديدة ومهمة فى العلاقات والسياسات الدولية إلى جانب الدولة الوطنية .

وتحاول مدرسة كوبنهاجن تفسير التوسع فى دراسة تهديدات التغيرات المناخية والبيئية للأمن الوطنى من خلال التركيز على مفهوم ومنظومة " الأمننة The securitization process " والتى تشتمل على تحقيق الأنماط والأشكال المتعددة للأمن وهى : الأمن العسكري، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن المناخى والبيئي([1]) . وتحظى " عملية الأمننة" التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن بقبول جمهور الباحثين والمتخصصين للمشكلات المناخية والبيئية باعتبارها معضلة أو مشكلة أمنية تهدد الأمن الوطنى للدول بصفة خاصة والأمن العالمى عموما ؛ واستتبع قبول الباحثين والمتخصصين الاعتراف بالتغيرات المناخية والبيئية كمسألة محورية وأساسية فى سياسات الدول المتعلقة أو الرامية بتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على مقومات الدولة ومواردها الطبيعية والاقتصادية اللازمة لحياة الأفراد والجماعات وكافة أنواع الحياة المرتبطة واللصيقة لهم .

لذا شهدت الساحة الفكرية والسياسية الدولية توكيدا واستكمالا لهذه العملية خاصة فى ظل انتشار الأفكار الأساسية والأهداف السامية الرامية لتحقيقها على المستوى الوطن والمستوى العالمى؛ والقبول الواسع لهذه المنظومة الأمنية الجديدة فى الأوساط الأكاديمية وفى المنظمات السياسية والبيئية الإقليمية والعالمية ؛ علاوة على تنامى وعى الرأي العام وقادة الدول والمسئولين السياسيين بها ومن أبرز هؤلاء القادة والمسئولين خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٨٥ و٢٠٢٢: ميخائيل جورباتشوف وبيل كلينتون وآل جور؛ وكذلك شخصيات وقادة الرأى مثل جريتا ثونبرج([2])؛ فقد قامت تلك القيادات والشخصيات المؤثرة بجهود متواصلة وهائلة لكى تتخذ منظومة الأمن البيئي والمنخى مكانها كأحد وأهم أنماط أنواع الأمن القومى خصوصا والأمن العالمى بصفة عامة فى أجندة واجتماعات قادة الدول والمنظمات العالمية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

رابعا : الجدل بين أنصار كل من" التداعيات السلبية" و"الجوانب الإيجابية " للتغيرات المناخية على الأمن الوطنى فى الدول النامية

[1]) Prof Narottam Gaan, , Dr Sudhansubala Das & Dr Banita Mahanandia, Climate Change and Revisiting Security from Traditional: State-Centric to Human Security and Beyond, **Advances in Politics and Economics** , Vol. 5, No. 3, 2022. Pp. 59-60. www.scholink.org/ojs/index.php/ape

2) Ibid., pp.62-63.

شهدت الفترة الزمنية الممتدة بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٢٠ انقسامات حادة بين الباحثين والمتحصصين فى دراسات العلاقات الدولية والنظم السياسية والاجتماع حول الآثار والتداعيات المترتبة على التغيرات المناخية ؛ وهى الانقسامات التى يمكن تصنيف أصحابها فى فريقيين هما : الفريق الأول؛ والذى نطلق عليه دعاة الحفاظ على وحماية الأمن القومى والذين يرون فى التغيرات المناخية وما يترتب أو ينتج عنها من كوارث وأزمات اقتصادية واجتماعية ومناخية وسياسية تشكل تهديدا خطيرا وجوهريا للأمن الوطنى للدولة ومصالحها وحياة ورفاهية مواطنيها . والفريق الثانى الذى ينظر للتداعيات والآثار الناتجة عن التغيرات المناخية على أنها مصدر للسلام البيئى والاستقرار سواء فى الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ؛ ويقدم أنصار التيارين الحجج الدامغة المستندة على عدد من دراسات الحالة التطبيقية سواء فى بعض الدول المتقدمة أو الدول النامية . وفيما يلى عرض لوجهات نظر وأطروحات كل فريق منهما والانتقادات الموجهة لكل منهما على النحو التالى :

١ـ التغيرات المناخية مصدر تهديد مباشر للأمن الوطنى :

يتبنى أنصار هذا التيار مقولة أو حجة رئيسية مفادها أن التغيرات البيئية عموما والتغيرات المناخية بصفة خاصة تتسبب في ندرة الموارد الطبيعية والمتجددة، فضلاً عن إحداث واندلاع الكوارث الطبيعية (مثل العواصف والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات .... وغيرها) ([1])؛ علاوة على ما يترتب على حدوثها من موجات اللجوء والهجرة للأفراد والجماعات من المناطق المنكوبة إلى أماكن أخرى أكثر أمنا ؛ بالإضافة إلى تسببها فى حدوث أزمات واضطرابات اقتصادية فى المجتمعات المحلية وعلى مستوى الدولة الوطنية ككل، وبالتالي فهذه التغيرات تعد عامل هدم لمقومات وأسس التنمية ومصدر خطر مباشر للأمن الوطنى .عامل مهم للتنمية. ويعتقد بعض أنصار هذا التيار أن التغيرات المناخية ليست فى بعض الآحيان سببا مباشرا أو شرطًا ضروريًا ولا كافيًا ولا حتى المصدر الأكثر أهمية للعنف والصراع المسلح بين الدول ؛ إلا أنه يرى أن الأشكال الأكثر ترجيحاً التي ستتخذها الصراعات الناجمة عن التغيرات المناخية هي الصراعات دون الوطنية صغيرة النطاق في المناطق الفقيرة وغير الديمقراطية والتي لها تاريخ من العنف وقدرة منخفضة على التكيف فيما يتعلق بالتغيرات المناخية([2]).

ويتصور أنصار هذا التيار أن تحليل العلاقة التغيرات المناخية واندلاع الصراعات والعنف وتهديد الأمن الوطنى يعتمد على ستة عناصر وأسباب يمكن القول أنها بمثابة المتغيرات

[1]) Giorgio Agamben, **State of exception,** Chicago and London: The University of Chicago Press. 2005 .pp.134-135,

[2]) Anil Agarwal, & Sunita Narain,. **Global warming in an unequal world: A case of environmental colonialism.** New Delhi: Centre for Science and Environment. 1991. Pp.17-18.

الوسيطة بين كل من التغيرات المناخية بين المناخ وأشكال الصراع المهددة للأمن الوطنى([1])؛ وفيما يلى توضيح وبيان لكل منها :

أ) الحاجة: عندما يفتقر الناس تمامًا إلى الوسائل اللازمة للحفاظ على سبل عيشهم، فقد يلجأون إلى العنف من أجل الاستيلاء على الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة من مجموعات أخرى. ومع ذلك لا تحظى هذه الحجة بشعبية كبيرة في أدبيات الصراع البيئي والمناخى فى الدول النامية لعدة أسباب / وشكوك منها : (أ) مدى صبر وقدرة الناس على الانتظار لفترات طويلة حتى يتمكنوا من الاستيلاء على الموارد و/أو (ب) ضعف قدرة الأفراد على الانخراط في أعمال عنف منظمة ولفترة طويلة([2]) .

ب) القدرة على التظلم والتمرد : هناك منطق آخر يؤكد أن ندرة الموارد سوف تقلل من رفاهية الأفراد إما بشكل مباشر أو من خلال انخفاض النمو الاقتصادي الكافى واللازم لهم ؛ حيث يجادل البغض بأن الحرمان المطلق (للناس أسوأ حالًا من ذي قبل) - والأهم من ذلك - الحرمان النسبي (الناس أسوأ حالًا من المجموعات الأخرى أو مما يتوقعون أو يحدث فى دول ومناطق أخرى) يوفران دوافع قوية للناس لمحاربة المجموعات المميزة أو النخبة السياسية والاقتصادية المهيمنة على إدارة الموارد الاقتصادية أو تهيمن على السلطة التنفيذية و الحكومة. وبالمثل، يمكن أن تؤدي ندرة الموارد إلى هجرة الناس، مما يسبب توترات سياسية وصراعات مسلحة بشأن ندرة الموارد أو صراعات الهوية في المنطقة المستقبلة للاجئين والمهاجرين من المناطق والدول المنكوبة بسبب التغيرات المناخية([3]) .

جـ) الفرصة: يذهب أو يدعى بعض أنصار هذا التيار أن الانقسامات الإثنية وماترتبط به وتثيره من العداءات العرقية والمشاعر القومية وغياب العدالة وكثرة المظالم غالبًا ما تحفز المتمردين والمؤيدين لهذه السياسات التمييزية على الاشتباك والصراع التدريجى والمتصاعد قيما بينهما ليصل لذروته فى اندلاع النزاعات والصراعات والحروب الأهلية . بالتالي، يتعين على الباحثين التركيز على هيكل الفرص الذي يواجهه الأفراد والمجموعات المتضررة عندما يريدون الانخراط في الصراع. وتقوم التغيرات البيئية والمناخية فى هذه الظروف والحالات بدور مزدوج؛ حيث تؤدى التغيرات المناخية إلى إضعاف قدرات وإمكانات الدولة وفى مقدمتها التأثير السلبي على النمو الاقتصادي نظرا لانخفاض عائدات الضرائب نتيجة تضرر وانهيار المؤسسات والأنشطة الاقتصادية الممول الرئيسى للنظام الضريبى؛ علاوة على تخصيص مبالغ مالية طائلة لإصلاح الأضرار الناجمة عن الكوارث؛ وصيانة وإقامة مرافق جديدة لمنشأت

[1]) Thierry Balzacq,. The three faces of securitization: Political agency, audience and context. **European Journal of International Relations**, *11*(2), (2005). Pp.179–181.
[2]) Ibid., pp.182-184.
[3]) Thierry. Balzacq, A theory of securitization: Origins, core assumptions, and variants. In Thierry Balzacq (Ed.), **Securitization theory: How security problems emerge** , New York: Routledge. 2011. pp. 12–15.

ومشروعات على البنية التحتية ([1]). غير أن التهديد والخطر الاقتصادى الأكبر والأعظم للتغيرات المناخية يتمثل فى انهيار وانخفاض النمو الاقتصادي بشكل حاد وملحوظ بسبب الأضرار الناجمة عن الكوارث وندرة الموارد الطبيعية مثل الأراضي المناسبة في الاقتصادات التي تتمتع بقطاع زراعي قوي ورئيسى وهو الوضع السائد فى غالبية الدول النامية. علاوة على ذلك، في أوقات ندرة الموارد أو الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات الاقتصادية، قد يطلب المواطنون المزيد من الدعم المادى من الدولة؛ مما يقلل من ميزانية الدولة ويزيد من معدلات العجز المالى فيها بشكل كبير، أو إذا كانت الحكومة غير راغبة أو غير قادرة على تقديم الدعم، فإنه يقوض شرعية الدولة ككل ([2]) .

إلى جانب ماسبق ؛ قد تؤدي ندرة الموارد فى الدولة الوطنية أيضا إلى المنافسة بين جماعات النخبة السياسية والاقتصادية فيها؛ مما يجعل من الدولة الضعيفة هدفاً أسهل للجماعات المتمردة أو ستكون أقل قدرة على منع العنف والصراع بين الجماعات والطوائف على أراضيها. كما يؤدي التغير البيئي والمناخى إلى خفض تكاليف تجنيد المقاتلين؛ حيث يؤدى ضعف وندرة الموارد نتيجة حدوث الكوارث الطبيعية إلى انخفاض الغلة وانخفاض الدخل، من ثم فإن تكاليف الفرصة البديلة للأشخاص للانضمام إلى مجموعة الصراع المسلح تنخفض. بالإضافة إلى ماسبق ، فإن ندرة الموارد تميل إلى تعزيز تماسك المجموعة لأنه في أوقات ندرة الموارد، يعتمد الناس بشكل متزايد على شبكاتهم الاجتماعية أو حتى يضطرون إلى الانضمام إلى مجموعات معينة من أجل الحصول على الموارد اللازمة؛ وفي المقابل يؤدي التماسك الجماعي الأقوى إلى زيادة رغبة الأفراد في القتال من أجل "شعبهم". وأخيرا، بما أن الموارد التي تصبح نادرة غالبا ما تزيد قيمتها، فمن الممكن أن تستخدمها النخب كحوافز انتقائية من أجل الحصول على الحلفاء وتحفيز الصراع المسلح الذي يخدم مصالحها والنخبة المسيطرة فيها([3]).

د) انعدام الأمن: تدعي "فرضية فشل الدولة" التي وضعها بعض أنصار التيار؛ والتى تشير إلى أن هناك علاقة أخرى بين ضعف الدول وندرة الموارد والصراعات؛ وبالتالى إذا فشلت دولة ما فإن انعدام الأمن الوطنى الأساسي ("المعضلة الأمنية") بين مختلف الفئات الاجتماعية ينشأ بسبب عدم وجود سلطة محايدة وتقوم بتنفيذ القواعد القانونية الملزمة على الجميع بدون تمييز (سيادة القانون؛ فاذا تزامن مثل هذا الوضع مع ندرة الموارد فإن كافة الفئات الاجتماعية تواجه حوافز لتغيير النظام غير المستقر لصالحها من أجل الحصول على المزيد من الموارد النادرة؛ وبما أن كافة الجماعات تعرف عن هذه الحوافز، فإنها (بشكل مستقل عن طموحاتها الخاصة) سوف لا تثق بالمجموعات الأخرى، مما يزيد من حدة مناخ انعدام الأمن ويجعل الضربات

[1]) Ibd., pp.17-20.

[2]) Claudia. Aradau, Security and democratic scene: Desecuritisation and emancipation. **Journal of International Relations and Development,** *7*(4), 2004. Pp. 388–389..

[3]) Ibid., pp.395-387.

الوقائية أو التصعيد السريع لأعمال العنف الفردية أكثر احتمالا ومن ثم تهديد الأمن الوطنى للدول النامية الوطنية ككل ([1]).

هـ) الدوافع: هناك مقولة حديثة جاءت كنتيجة وخلاصة لعدد من الدراسات الميدانية والتطبيقية فى أفريقيا مفادها أن مظاهر التصحر وفترات الجفاف علاوة على فترات الأمطار غير المعتادة يمكن أن تؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب بين الجماعات الإثنية بعضها البعض وأحيانا بين الدول بعضها البعض؛ والحجة الأساسية هنا هي أن تغير المناخ سيحسن ظروف الزراعة والرعي على الأقل في بعض المناطق خلال بعض أوقات السنة، مما يوفر حوافز أقوى للجماعات الإثنية الأخرى للاستيلاء على الموارد الوفيرة مثل الغذاء أو الماشية بشكل خاص باستخدام العنف والصراع المسلح ؛ وعلى النقيض من حجة الفرصة المشابهة جدًا يشير مسار التحفيز إلى وفرة الموارد وليس إلى ندرة الموارد.

و) العدوان: تشير العديد من الدراسات في علم النفس الاجتماعي إلى "أن درجات الحرارة الساخنة في العديد من الأماكن تسبب زيادة في العدوان". وفقًا لهذا المنطق، تسبب الحرارة المزيد من الغضب والعداء واستعدادًا أعلى للانتقام على المستوى الفردي، والذي قد يتصاعد إلى صراعات عنيفة ومسلحة عبر دوامات من العنف أو استعداد أعلى للقتال المسلح([2]) .

يتخوف غالبية أعضاء هذا التيار عموما وبصفة خاصة الباحثين والمتخصصين فى دراسات وبحوث الأمن والصراع البيئي والمناخى من أن تؤدى ندرة الموارد إلى صراعات وحروب مسلحة والتى تؤدى بدورها إلى تزايد و تفاقم المشكلات البيئية ؛ مما يؤدي إلى دوران الجماعات والدول فى حلقة مفرغة ولاتنتهى من التطور والاستمرارية بين الأمن الوطنى والتغيرات البيئية والمناخية. وقد قامت إحدى الدراسات برصد وتحليل العلاقة بين التغيرات البيئية والمناخية والصراعات والحروب المسلحة خصوصا والأمن الوطنى عموما ؛ مع العناية بتناول دور وأثر المتغيرات الوسيطة والمتداخلة وعوامل المحيط والسياق السياسى والاقتصادى؛ فبعد القيام بدراسة نحو ٧٣ نزاعا وصراعاا بيئيا ومناخيا وقعت بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠؛ انتهت الدراسة إلى أن هناك عدة متغيرات وسيطة أدت إلى تهديد التغيرات البيئية والمناخية للأمن الوطنى فى الدول والمجتمعات محل الدراسة؛ واشتملت هذه المتغيرات على عوامل السياق التالية ([3]):

- التوزيع غير العادل للسلطة والموارد؛ وكذلك تفشى وانتشارالفساد.

---

[1]) Claudia. Aradau, Security and democratic scene: Desecuritisation and emancipation…op.cit., pp .395-396.

[2]) Ibid., pp.398-399.

[3]) Monika. Barthwal-Datta, **Understanding security practices in South Asia: Securitization theory and the role of non-state actors.** New York: Routledge. 2012.pp.267-280.

- فشل الحكومة فى أداء مهامها ووظائفها؛ وعدم وجود لامركزية كافية في السلطات والصلاحيات ومصادر التمويل .

- وجود وحدة التوترات الاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة بالفعل وضعف وانعدام الأمن.

- انعدام الأمن المعيشي وتفشى الفقر.

- الضغط السكاني والهجرة المتعددة الأبعاد.

- إشكالية الهياكل أو الاتجاهات الاجتماعية والسكانية (الخلل الاجتماعى والسكانى).

- غياب العدالة وعدم المساواة في حيازة الأراضي والموارد الطبيعية والموارد المشتركة والحصول عليها.

- عدم كفاية أنظمة وتقنيات استخدام الأراضي.

وتعد الدراسة التى أجراها المجلس الاستشاري الألماني للتغير العالمي الأكثر شمولاً حول العلاقة بين التغيرات المناخية والصراعات المسلحة والأمن الوطنى؛ ومن أفضل الدراسات التى حددت مجموعة من الصراعات التي يمكن أن تسببها التغيرات المناخية ؛ حيث تتأثر جميع الديناميكيات إلى حد كبير بالعديد من الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقود فى النهاية لتهديد الأمن الوطنى ؛ وتتمثل هذه التهديدات فيما يلى:

أ) "تدهور موارد المياه العذبة الناجم عن التغيرات المناخية ": قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى: ذوبان الأنهار الجليدية وتغير أنماط وتوقيتات ومواسم هطول الأمطار وزيادة التبخر؛ وفى النهاية إلى زيادة ندرة المياه العذبة على المستوى الوطنى والإقليمي، مما قد يؤدي إلى زيادة حدة معاناة الأفراد والحماعات والحاجة الماسة والضرورية من ندرة المياه مما يعنى انعدام الأمن. ومن الطبيعى أن تكون أكثر المناطق المعرضة لهذا التهديد الخطير والنمط السافر والحاد من التهديدات الموجهة مباشرة للأمن الوطنى – هى تلك المناطق أو الدول التى تتعرض للفقر المائى أو تعانى من الإجهاد المائى أو تعتمد على تدبير موارها المائية من الأنهار الجليدية مثل بيرو والأجزاء الجنوبية والشمالية من أفريقيا والشرق الأوسط ووسط وأجزاء من جنوب آسيا وكذلك شمال الصين([1]).

ب) "االنقص الحاد الناجم عن التغيرلت المناخية في إنتاج الغذاء": يمكن لتغير المناخ أن يقلل من إنتاج الغذاء من خلال ارتفاع درجات الحرارة، وبالتالى تغير أنماط هطول الأمطار، ووقوع المزيد من الكوارث الطبيعية (الحادة). وقد انتهت عدة دراسات ميدانية إلى أن انعدام الأمن

[1]) WBGU [German Advisory Council on Global Change], **World in Transition: Climate change as a security risk**, (London: Earthscan), 2008, http: www.wbgu.de/ wbgu_jg2007_ engl.html.pp.27-28.

الغذائي يحفز على اندلاع النزاعات والصراعات المسلحة وهو ما يصيب الأمن الوطنى فى مقتل (١).

جـ) "زيادة وكثرة كوارث العواصف والفيضانات الناجمة عن تغيرات المناخ "؛ يفترض بعض الباحثين أن هناك عدد من المتغيرات والعوامل التى تربط بين الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغير المناخ واندلاع النزاعات والصراعات المسلحة حيث "تساهم الكوارث الطبيعية بشكل عام في اندلاع الصراعات لأنها تخلق منافسة حادة بين الأفراد والجماعات للسيطرة على الموارد الشحيحة، ويؤدى تفاقم عدم المساواة مع التوزيع غير العادل للمساعدات، وتغير علاقات القوة بين الأفراد والجماعات والمنظمات التي تخدمهم،- إلى خلق فراغات في السلطة وفرصًا لأمراء الحرب لاستغلالها فى اغتصاب السلطة وإدارة الدولة لمصالحها " (٢). ويزداد تأثير الكوارث الهيدرومترولوجية بشكل خاص إذا تم اتهام أو توبيخ الحكومة بأنها مسئولة عن عدم كفاية تدابير الوقاية أو الإغاثة في حالات الطوارئ أو إعادة الإعمار ؛ ومن أبرز المناطق التي تواجه مخاطر عالية للصراعات المتعلقة بالفيضانات والعواصف : منطقة البحر الكاريبي والساحل الشرقي للهند والصين وكذلك بنجلاديش.

د) تزايد موجات اللجوء والهجرة إلى مناطق أخرى أكثر أمنا: يمكن لندرة الموارد أو الكوارث الطبيعية أو ارتفاع مستوى سطح البحر، فضلاً عن أثرها فى تأجيج الصراعات الناجمة عن تغير المناخ - أن تكون دافعا وسببا مباشرا للأفراد والجماعات فى عملية اللجوء والهجرة لمناطق أخرى يطلق عليها " المناطق المستقبلة" والتى من المحتمل هى أن تتحول هى الأخرى محلا للتنافس على الموارد الشحيحة أو التوترات العرقية والسياسية بين القادمين الجدد والمواطنين المقيمين من فترة طويلة، ومن ثم تزايد احتمالات اندلاع الصراعات والحروب في ظل توفر ظروف أخرى معينة مثل الانقسامات الاثنية العرقية أو الدينية(٣). بالإضافة إلى أن مخيمات اللاجئين والمهاجرين يمكن أن تشكل أو توفر فرصًا جيدة لتجنيد المقاتلين فى المنظمات الارهابية والمتمردة المنائة للدولة الوطنية ؛ لذا يعتبر البعض أنه إذا كان المغتربون يعتبرون عاملاً مهمًا في إثارة الصراع في أوطانهم نظرا لتقديمهم أشكالًا مختلفة من الدعم المالي والتنظيمي ، فإن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ قد تزيد أيضًا من خطر الصراع في المناطق الخارجية والمستقبلة لهم ؛ ومن أبرز المناطق التى تم إجراء دراسات ميدانية لاثبات صحة الفرضية السابقة – العلاقة الطردية بين التغيرات المناخية واللجوء والهجرة وانلاع

[1]) Wæver, Ole, "The EU as a Security Actor: Reflections from a pessimistic constructivist on post sovereign security orders", in: Kelstrup, Morten; Williams, Michael C. (Eds**.): International Relations Theory and the Politics of European Integration** (London: Routledge): 2010, pp. 250 – 254.

[2]) Hartmann, Betsy, "Rethinking Climate Refugees and Climate Conflict: Rhetoric, reality and the politics of policy discourse", **Journal of International Development**, 22,2, 2010.pp. 233 – 236.

[3]) Ibid.,pp.237-239.

الصراعات المسلحة والحروب - هى مناطق : أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقى وجنوب أوروبا وكذلك جنوب وشرق آسيا([1]).

إلى جانب ما سبق؛ يمكن لسياسات ومحاولات التخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه أن تحفز على اندلاع النزاعات والصراعات المسلحة، على سبيل المثال، أدت سياسات الحكومة الأفغانية خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠١٠ فى تكثيف زراعة المحاصيل الغذائية للحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتوفير المواد الغذائية الرئيسية المطلوبة لغالبية المواطنين بأسعار معقولة غير أن كثير من المزارعين رفضوا السياسة الحكومية وفضلوا الاستمرار فى زراعة المواد المخدرة الأعلى دخلا والأقل خدمة ونفقة ؛ علاوة على قيام الأفراد والجماعات الإثنية بتبديد أموال ومخصصات الإنفاق على سياسات وبرامج التكيف مع التغيرات المناخية واستخدامها فى تمويل المتمردين والمنظمات المتطرفة مثل حركة طالبان آنذاك ([2]) ؛ كما أن تكثيف وزيادة المساحات الخاصة بالأراضى الزراعية عند دول المنبع على حساب تقلص مساحات الأراضى الزراعية فى دول المصب مما يؤدي إلى اندلاع النزاعات والصراعات مع الأطراف الموجودة عند مجرى النهر على نفس النهر (ومن أبرز الأمثلة فى هذا الأمر ما تقوم به تركيا على منابع نهرى دجلة والفرات ؛ وكذلك ماتقوم بها أثيوبيا على منابع نهر النيل لديها) ([3]).

مما سبق يذهب أنصار منظور الصراع المناخى الاجتماعي أن التغيرات البيئية والمناخية وندرة الموارد الطبيعية هى مصادر رئيسية للنزاعات والصراعات والحروب المحلية داخل الدولة الوطنية ذاتها ؛ ويدعمون وجهة نظرهم بالعديد من الأدلة المؤيدة بمجموعة من الدراسات الميدانية فى عدد من مناطق العالم وفى غالبية الدول النامية ؛ علاوة على قيام عدد من العوامل والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى بدور العوامل المحفزة والمساعدة على اندلاع النزاعات والصراعات والحروب ؛ ومن أبرز تلك العوامل غياب الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتدهور وتراجع الأداء والنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر وانتشار الأفكار المتطرفة ؛ وهي الدوافع ذات الصلة لبداية النزاع والصراعات والحروب. يؤكد منظور الصراع المناخى - الاجتماعي على المعقولية النظرية والمنهجية

[1]) Busby, J. W. , **Climate Wars: What People Will Be Killed For in the 21st Century**, Ebury Press, 2013.pp.136-148.

[2]) رضا محمد هلال، زراعة وتجارة المخدرات فى أفغانستان: الأبعاد المحلية والخارجية، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد (١٨١)، أبريل ٢٠١٠. ص ص.١٢٨-١٣١.

[3]) محمد عبد الكريم يوسف؛ النزاعات المائية في الشرق الأوسط (تركيا و العراق و سورية نموذجا)؛ **الحوار المتمدن**-العدد: ٦٨٦٦ – ١١ أبريل ٢٠٢١. وكذلك : تريعة صليحة؛ **الأمن المائي في العالم العربي بين الاحتياجات و إستراتيجية المواجهة : دراسة لحوض النيل** ؛ رسالة ماجستير ؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية ؛ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة؛ الجزائر . ٢٠١٥ . ص ص . ٨٣-١٢٢.

الأساسية والأدلة التجريبية التي تدعم أطروحة الصراع المناخي وتهديد التغيرات المناخية للأمن الوطنى للدول النامية يصفة خاصة ([1]).

٢- التغيرات البيئية والمناخية مصدر للاستقرار والسلام البيئى الوطنى والدولى:

يقدم أنصار تيار " السلام البيئى" العديد من الحجج المستخلصة من عدة دراسات قام أفراد وباحثين تابعين لهذا التيار ؛ والتى تؤكد على أن أسانيد وقرائن أنصار تيار أو منظور الصراع البيئي/المناخي غير سليمة من الناحية المنهجية، وبالتالي ليست ذات مغزى أو فائدة علمية كبيرة. ولوحظ أن معظم الاعتراضات والانتقادات التى أثارها هذه التيار تتعلق أو ترتبط بدراسات الحالة التي اعتمد عليها باحثو تيار المنظور الأمنى البيئى والمناخى والتى تمت غالبيتها فى الفترة بين عامة ١٩٩١ و١٩٩٧ ؛ وهى تلك الفترة التى شهدت ذورة الأهتمام السياسى الأمريكى بقضايا الحفاظ على البيئة والحماية من التغيرات المناخية بديلا عن الصراع السياسى مع الاتحاد السوفيتى السابق؛ وبالتالى زيادة أو إعادة تخصيص النفقات المتعلقة بالسياسات الدفاعية والعسكرية للمجال أو للمصادر الجديدة الأكثر خطورة على الأمن الوطنى وفى مقدمتها التغيرات البيئية والمناخية إلى جانب التنظيمات والجماعات الإرهابية والمتطرفة ([2]). كما انتقد أنصار هذا التيار الانتقائية الشديدة للدراسات الخاصة بأصحاب وباحثى تيار الصراعات البيئية والمناخية والتى اتسمت النماذج الخاصة بها بالتعقيد المبالغ فيه ؛ علاوة على اعتمادها على بعض " الأدلة القصصية ولحالات فردية دون الالتزام بالمعايير العلمية المتعارف عليها فى استمارات الأستبيانات واستقصاءات آراء الأفراد والجماعات والمسئولين فى الدول النامية محل هذه الدراسات الميدانية والتطبيقية([3]).

وأشار أحد الباحثين إلى اعتماد دراسات الحالة على البيانات التي أدلى بها الفاعلون في النزاعات والصراعات أنفسهم والذين وجدوا ساحة لتبرير تصرفاتهم وأفعالهم من حيث التظلم بشأن ندرة الموارد والتمييز البيئي والمناخى، على الرغم من غالبية دوافعه ترتبط بالسعى الحثيث والشره للحصول على السلطة أو الثروة. علاوة على أن العلاقة المفترضة بين تدهور انتاجية الأراضي أو انعدام الأمن الغذائي والتغيرات البيئية والمناخية يمكن أن تكون انعكاسا لتنامى ووجود مشاكل داخلية خطيرة نتيجة لوجود صراعات اجتماعية كامنة أو غير مكتملة تتعلق بانتشار مظاهر الفقر والفساد وسوء إدارة السياسات العامة للدولة بما يلبى مطالبب

[1]) Matt McDonald , Climate change and security: Towards ecological security?, **International Theory** , vol.10, no.2, Cambridge University Press, 2018 . pp. 153–160

[2]) Sam Vanderheiden , **Atmospheric Justice: A Political Theory of Climate Change**, Oxford University Press. . 2008. Pp.145-147.

[3]) Victor, D. G., **Global Warming Gridlock: Creating More Effective Strategies for Protecting the Planet.** Cambridge University Press. 2011. Pp.214-217.

واحتياجات الأفراد والجماعات([1]) . كما وجهت إحدى الدراسات انتقادا مباشرا وصريحا لتيار الأمن المناخى أو علماء الصراع البيئي مفاده أنهم يستخدمون المستقبل كدليل فى الإدعاء بوجود علاقة بين التغيرات البيئية والمناخية والأمن والصراع البيئى والمناخى ؛ ومرد ذلك اعتمادهم فى بحوثهم على دراسة فترات زمنية قصيرة للغاية، بينما العنف والصراع المرتبط بالموارد لا يمكن أن يكون سوى حلقة في عملية أكبر من التحول المجتمعي الإيجابي نحو الديمقراطية واللامركزية خاصة فى غالبية الدول النامية الطامحة لذلك ([2]).

إلى جانب ماسبق أكد أحد الباحثين المدافعين عن هذا التيار على أن العديد من الدراسات التي تدافع عن العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الوطنى والصراعات والحروب ارتكزت فى نتائجها وتحليلاتها على معلومات وبيانات بيئية ومناخية قديمة أو غير كافية؛ وفى بعض الآحيان على تقديرات وآراء ووجهات نظر مجموعة الخبراء والباحثين الذين لا يستخدمون تعريفات متسقة أو مؤشرات موحدة ومتعارف عليها للقياس العمى الدقيق للتداعيات والتأثيرات البيئية والمناخية خاصة فى الدول النامية ([3]).

السلام المناخى البيئي فى مواجهة الصراع والحروب : يذهب بعض الباحثيين فى هذا التيار إلى أنه وفقا لمنظور السلام البيئي والمناخى فإن المشكلات البيئية والمناخية - في ظل ظروف معينة - ليست مصادر للصراع وتهديد الأمن الوطنى، ولكنها تتضمن فرص بل ومحفزات للتعاون بين الأفراد والمجتمعات فى دول العالم المتقدم والنامى . وينطلق هؤلاء الباحثين من افتراض رئيسى وأساسى مؤداه أنه حتى الأطراف المتعادية أو المتصارعة قد تعمل معًا إذا واجهت تهديدًا مشتركًا يتمثل في ندرة الموارد أو كوارث الأرصاد الجوية المائية أو التدهور البيئي الذي يؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمعات وكذلك فى المحصلة على الأمن والاستقرار الأمنى فيها ؛ حيث يمكن لهذا التعاون أن يمنع اندلاع الأعمال العدائية فى بعض الآحيان كما يحدث أحيانا بين كل الصين والهند أو الهند وباكستان وفقا لإحدى هذه الدراسات الميدانية فى هذا الشأن([4]) ؛ علاوة على التعاون الدولى العابر للحدود والصراعات والنزاعات فى حالات وقوع الزلازل مثلا على الرغم من أنها ليست كوارث مرتبطة مباشرة بالتغيرات البيئية

[1]) Corry, Olaf.. "The International Politics of Geoengineering: The Feasibility of Plan B for ,Tackling Climate Change." **Security Dialogue** 48(4) 2017, pp.297–315.

[2]) Mhairi Aitken,. Changing climate, changing democracy: A cautionary tale, **Environmental Politics,** *21*(2), 2012, pp. 211–214.

[3]) Nicholson, S. The Environmentalization of Geopolitics: Climate Change, Security, and the Geopolitical Discourses of the European Union, ***Geopolitics,*** *23*(4), (2018). Pp.757-760.

[4]) Lipschutz, R. D.,The State and Climate Change: State Agency and the Role of Climate Diplomacy, **Environmental Politics**, *24*(6), 2015. Pp. 949-957.

والمناخية ، ومع ذلك نوهت بعض الدراسات إلى أن ندرة الموارد هي الآلية الوحيدة التي تربط الكوارث الطبيعية بالصراعات([1]).

تعزز سياسات التعاون البيئى والمناخى في أفضل الأحوال من زيادة معدلات ومؤشرات الثقة المتبادلة بين الدولة الوطنية والمجتمعات والجماعات الإثنية وبالتالي تحويل الهويات (السلبية) للمجموعات المعنية في نهاية المطاف إلى الهوية الوطنية الواحدة بدون تمييز دينى أو عرقى أو لغوى بين المواطنين. لذلك تمتلك المشكلات البيئية والمناخية بعض السمات التي تناسبها بشكل كبير كمنصات للتعاون بين الدولة الوطنية والأفراد والجماعات التابعة لها ؛ علاوة على أنها ذات تداعيات وتأثيرات طويلة المدى وعابرة للحدود السياسية وتشكل تهديدًا مشتركًا لعدة مجموعات داخل السياق الوطنى ولعدة دول على المستوى العالمى ؛ حيث قد يؤدي تغير المناخ إلى تقليل الحوافز للعنف داخل الدولة الوطنية وكذلك فى علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى([2]).

وعلى الرغم من ظهور بعض التلميحات في الدراسات والأدبيات الكمية المعنية بالتغيرات البيئية والمناخية والتي تشير إلى أن التدهور البيئي والمناخى والكوارث الطبيعية يرتبطان بالفعل بشكل إيجابي بالسلام والاستقرار على المستوى الوطنى الداخل والمستوى الدولى الخارجى – إلا أنه ينبعى الحذر العلمى بسبب حدود العمل الكمي فى دراسة الظواهر الاجتماعية والمناخية ؛ وهو ما يرجح عدم ظهور أو اعتماد قول فاصل والمبنى على اختبار واضح لمقدمات منظور السلام البيئي والمناخى في الدراسات المقارنة أو طويلة الفترة الزمنية([3]) .

يدعى أنصار السلام والاستقرار البيئى والمناخى بصحة الحجج المطروحة من جانبهم والتى ترى أن التغيرات البيئية والمناخية يمكن أن تعزز وتدعم المزيد من علاقات التعاون بين مؤسسات الدولة الوطنية والأفراد والجماعات على المستوى الداخلى والوطنى وبين دول العالم بعضها البعض من خلال مواجهة وتسوية المشاكل البيئية والمناخية المتنامية والتي تزيد من احتمالات التعاون فيما بينها عن الفترات والحقب الزمنية السابقة على حدوث هذه المشكلات . يطرح أنصار السلام والاستقرار البيئى والمناخى عدة مسارات أو محاور يعتمد عليها منظور السلام البيئي والمناخى فى تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منه هى : بناء السلام البيئي،

[1]) Hussain, D. R., Ahmad, M., & Chaichi, A. A. Resource allocation and climate change: influencd of great power politics. *Graduate Journal of Pakistan Review (GJPR),* *3*(2), (2023).,pp. 1–12. : https://journals.pakistanreview.com/index.php/GJPR/article/view/202

[2]) Busby, J. W., **Climate Wars: What People Will Be Killed For in the 21st Century.** Ebury Press, 2013.pp .23-24/

[3]) Hovi, J., Sprinz, D. F., & Underdal, A. , Implementing Long-Term Climate Policy: Time Inconsistency, Domestic Politics, **International Anarchy. Global Environmental Politics,** *16*(2), (2016). pp 36-53.

ودبلوماسية الكوارث، ووفرة الموارد على المستوى المحلي وتوظيف الآثار الإيجابية للهجرة. وفيما توضيح لمحتوى ومضمون كل منها على النحو :

١) **بناء السلام البيئي والمناخي:** يشمل بناء السلام البيئي جميع أشكال التعاون في القضايا البيئية التي تهدف في نفس الوقت إلى تحقيق السلام البيئي؛ حيث تفرض التغيرات البيئية والمناخية وحدتها وخطورتها فى بعض المناطق والدول وفى بعض الفترات الزمنية ضرورة تحول العلاقات بين الأطراف المتنازعة والمتصارعة والمتحاربة نحو تطبيق وإعمال الحل السلمي للصراعات([1]). على الرغم من معقولية ورجاحة التصور السابق؛ لا يزال تصور عملية بناء السلام البيئي نفسها موضع خلاف في دراسات وبحوث عدد كبير من المناصرين والمروجين لهذا النمط من التعاون البيئى والمناخى : لذا اقترح بعض الباحثين ثلاثة مداخل أو مراحل يمكن من خلالها تحقيق بالسلام البيئى والمناخى ؛ وهى([2]) :

أ) التعاون بشأن القضايا البيئية والمناخية المشتركة؛ عادة ما يكون هذا الشكل من التعاون عقلانيًا ومستهدفا لجميع الأطراف المشتركة فيه نظرا لما تتيحه لهم حالة الترابط والدعم المتبادل من زيادة أواصر الترابط البيئى والمناخى فيما بينهم مما يمكنهم من الاستفادة منها فى تحسين بيئتهم المشتركة عموما ومواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها السلبية عليها ؛ فعلى سبيل المثال يمكن أن تساعد الإدارة المشتركة لموارد المياه المشتركة على تجنب استنزافها، خاصة خلال أشهر الصيف الجافة .

ب) الامتداد والانتقال إلى مرحلة أفضل فى التعاون المشترك؛ لوحظ فى بعض حالات التغير البيئى والمناخى وإرساء أسس التعاون المشترك لمواجهتها، يمكن أن يحدث نوعان من التأثيرات غير المباشرة على التعاون البيئى والمناخى : إما أن يخلق التعاون ترابطًا أقوى فيما بيه هذه الأطراف، مما يجعل من تحقيق المزيد من التعاون فيما بينها مسهدفا ومطلوبا ومرغوبًا (منظور عقلاني/وظيفي)، أو أن التعاون يخلق الثقة والتفاهم المتبادلين مما يحفز الأطراف على تعميق أو توسيع التعاون المشترك فيما بينها (منظور ثقافي) .

جـ) مرحلة تحويل القيم والتصورات والهويات: في المرحلة الأخيرة (الأكثر مثالية)، يؤدي بناء السلام البيئي والتعاون اللاحق إلى تحسين المناخ الاستراتيجي بين الأطراف أو حتى تحفيز قيام نمط جديد من العلاقات أطلق عليه البعض "علاقات ما بعد وستفاليا" حيث تم نبذ الحروب فى تسوية المشكلات والمنازعات بين الدول واعتماد الوسائل الدبلوماسية والسلمية عموما لتسويتها وحلها بشكل نهائى. ويجدر التنويه إلى أن مؤشرات تحسين المناخ الاستراتيجي تشمل تبنى

[1]) Floyd, Rita.. “Global Climate Security Governance: A Case of Institutional and Ideational Fragmentation.” **Conflict, Security and Development** 15(2), 20151, pp. 29–36.

[2]) Gardiner, Stephen M.. “Is Arming the Future With Geoengineering Really the Lesser Evil?.” In: Stephen Gardiner (editor), **Climate Ethics: Essential Readings**, Oxford: Oxford University Press. 2019. Pp.59- 62.

مستويات أعلى من الثقة والتفاهم المتبادل بين الأطراف، فإن علاقات "ما بعد ويستفاليا" يتم التعبير عنها من خلال الروابط المجتمعية المختلفة والتنمية (الجزئية) لهوية مشتركة فيما بين الأطراف المعنية([1]).

٢- دبلوماسية الكوارث البيئية والمناخية: تشبه هذ الوسيلة والأداة إلى حد كبير أداة بناء السلام البيئي والمناخى، وسعت الدراسات الميدانية التى تمت فى هذا الشأن إلى الإجابة على سؤال محورى ومركزي لها مفاده : "هل يمكن للأنشطة المتعلقة بالكوارث البيئية والمناخية أن تحفز على التعاون بين الدول المتنازعة والمتصارعة ؟" وانتهت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

أ) يمكن للكوارث البيئية والمناخية أن تحفز أو تدعم الدبلوماسية القائمة بالفعل بين الأطراف المتنازعة، ولكنها لا تخلق تعاونًا جديدًا تمامًا من التعاون فيما بينها ؛ فعلى سبيل المثال، أدت آثار تسونامي المحيط الهندي فى عام ٢٠٠٤ في اقليم اتشيه والتى ساندها ودعمها كثافة الاهتمام الدولي المتزايد بها وبتداعياتها المتعددة على الأفراد والمجتمات المحلية إلى زيادة حالات التضامن وحتى التعاون بين المقاتلين ومؤيدي حركة آتشيه الحرة المتمردة والحكومة الإندونيسية لمواجهة تداعيات وأثار هذا الحدث الضخم؛ مما دعم فى مرحلة تالية إجراء مفاوضات حول الهدنة الدائمة وتحقيق السلام والاستقرار فى هذا الإقليم لعدة سنوات تالية للحدث ذاته([2]) .

علاوة على استفادة كثير من الدول النامية من المساعدات التنموية المقدمة من الدول الكبرى عموما وفى شأن مواجهة الآثار والتداعيات السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الوطنى لها خاصة فى البعد المتعلق بالأمن المناخى ؛ ومن أبرز وأحدث الأمثلة فى هذا الشأن منغوليا التى شهدت فى ٢٥ مارس ٢٠٢٤ استقبال رئيس الوزراء المنغولي أوين إردين لكل من السفيرة ساندرا شوفاني سفيرة كندا والسفيرة إيجاواهارا ماسارو سفيرة اليابان فى منغوليا ؛ حيث أعلنت السفيرة شوفاني تقديم كندا مساعدات إنسانية بقيمة ٢١٥ ألف دولار كندي (١٥٩ ألف دولار أمريكي) لمنغوليا للتخفيف من آثار الشتاء القاسي؛ كما أعلنت السفيرة ماسارو تقديم اليابان الإمدادات الإنسانية لدعم الرعاة المتضررين من التغيرات المناخية فى منغوليا. وبذلك تنضم الدولتان إلى الدعم الدولي للاستجابة لفصل الشتاء القاسي وعواقبه حيث أعلنت الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي عن تقديم مساعداتها الإنسانية لمنغوليا لهذا الغرض ؛ بالإضافة إلى إعلان بنك التنمية الآسيوي (ADB) على موقعه الإلكتروني أنه وافق على منحة

[1]) Betzold, C., & Castro, P., Normative Power Europe and Conflict Prevention: The Case of the EU's Policy on Climate Change. **Journal of Common Market Studies**, *54*(3), 2016. .pp. 593-599.

[2]) Lipschutz, R. D., The State and Climate Change: State Agency and the Role of Climate Diplomacy. **Environmental Politics**, *24*(6), 2015.pp 949-951.

بقيمة ٢,٨ مليون دولار أمريكي لمساعدة منغوليا على مكافحة هذه الأزمة الحادة. وقد أطلق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالفعل نداءً للحصول على الدعم في الوقت الذي تواجه فيه منغوليا أقسى شتاء فيها منذ عقود([1]) .

ب) تعتبر الكوارث محفزات ذات صلة بالدبلوماسية والمفاوضات على المدى الزمنى القصير (والذى يتراوح بين عدة أسابيع إلى عدة أشهر)، بينما على المدى الطويل تعتبر العوامل الأخرى والتى تشمل : مستوى الثقة والذكريات المتضاربة وما إلى ذلك-أكثر أهمية بكثير بين الأطراف الراغبة فى تحقيق السلام البيئ والمناخى فيما بينها. حفزت الدبلوماسية المناخية التى تجسدت فى زيادة المساعدات الدولية المقدمة لها للتغلب على التداعيات السلبية للتغيرات المناخية ؛ الحكومة على القيام ب إعداد مشروع قانون بشأن مكافحة تأثيرات التغير المناخي على الثروة الحيوانية؛ والذى يتضمن استراتيجيات للحد من المخاطر المرتبطة بالطبيعة والمناخ في صناعة الثروة الحيوانية؛ وزيادة قيمة المنتجات الحيوانية وقدرتها التنافسية من خلال تعزيز التعاون والتآزر وتمكين المواطنين الذين ينضمون إلى تعاونيات الثروة الحيوانية من الحصول على قروض من خلال البنوك التجارية المدعومة بالكامل من صندوق ضمان الائتمان الممول بالكامل من المساعدات الخارجية الدولية السالف بيانها ، وهو آلية مصممة لتقليل المخاطر المالية للبنوك من خلال ضمان القروض بشكل كامل([2]).

جـ) قد لا يكون للكوارث البيئية والمناخية أبة تأثيرات ذي صلة على العلاقات أو قد تؤدي حتى إلى زيادة التوترات بين الأفراد والمجموعات البشرية فيما بينها ؛ ومن أبرز الأمثلة فى هذا الشأن أن نفس التسونامي الذي حفز التعاون في اقليم آتشيه فى أندونيسيا كان له تأثير متصاعد على زيادة حدة ووتيرة الحرب الأهلية في سريلانكا ([3]) نظرا لتصاعد مظاهر النزاع والتوتربين الجماعات الإثنية ومؤسسات الدولة فى سريلانكا حول عدالة وحيادية توزيع المساعدات الإقليمية والدولية المقدمة لسريلانكا حيث نظر الطرفان إلى الجانب الآخر على أنه ضعيف (وبالتالي يتبدد الأمل فى توظيف أية فرصة سانحة للتعاون وتفضيل كل منها لأسلوب الهجمات العسكرية للوصول لأهدافه وغاياته المخطط لها ؛ وهو الأمر ذاته الذى تكرر فى اندلاع صراعات مماثلة على المساعدات الخارجية المتعلقة بمواجهة والتخفيف من آثار

[1]) German-Southeast Asian Center of Excellence for Public Policy and Good Governance (CPG), **The Asia in Review (AIR),** No. 15, April/2024, 1**:** https://email.cpg-online.de/t/d-690FA3700EAF42392540EF23F30FEDED **.**

[2]) Ibid.

[3]) Dahal, S H, Gazdar, H, Keethaponcalan S.I. & Murth, P. **Internal Conflict and Regional Security in South Asia: Approaches, Perspectives and Policies,** UNIDIR, United Nations Institute for Disarmament Research, Geneva. . (2013). Pp.35-37.

الكوارث البيئية والمناخية في جنوب آسيا وأمريكا الوسطى فى الفترة بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨(١).

د) يعتمد تأثير الكوارث المحفز للسلام البيئى والمناخى على عدة شروط أهمها: وجود ونشاط شبكات غير رسمية من المنظمات غير الحكومية والعلماء وما إلى ذلك بين الطرفين. ورصدت معظم الدراسات التى تتناول العمليات الدبلوماسية بين الدول؛ العديد من الحالات الناجحة لدبلوماسية الكوارث داخل الدول أو حتى على المستوى المحلي(٢)، ومن الواضح أن نهاية الحرب الأهلية في آتشيه كانت أفضل حالة موثقة وتم دراستها فى هذا الشأن .

٣- وفرة الموارد على المستوى المحلي وتوظيف الآثار الإيجابية للهجرة: يذهب أنصار التيار السلام البيئى والمناخى إلى أن وفرة الموارد الطبيعية الوفيرة تقدم حوافز وفرصًا مالية أيضًا للمتمردين وأمراء الحرب لشن الحرب فى الدول النامية التى تعانى من حدوث ووقوع الصراعات والحروب الداخلية؛ ونوهت الغالبية العظمى من الدراسات إلى هذا الارتباط يتعلق فقط بالموارد الطبيعية غير المتجددة مثل البترول والفحم والذهب و الماس واليورانيوم والتي لا تتأثر كثيرا بالتغيرات البيئية والمناخية .

ومع ذلك، في حين تركز هذه الدراسات في الغالب على المستوى الوطني ودائمًا على الصراعات العنيفة واسعة النطاق فيها ، فقد اكتسبت الرؤى والنتائج المتعلقة بدراسة تراجع وانخفاض الغارات والصراعات المسلحة العنيفة بين المجتمعات الرعوية في كينيا خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامى ١٩٩٥ و٢٠٠٥ نتيجة وفرة المراعى الطبيعية والمياه اللازمة لمعيشة المواطنين والثروة الحيوانية ؛ وكشفت هذه الدراسات أن معدلات الصراعات المسلحة والغارات العنيفة انخفضت في أوقات هطول الأمطار الكافية للأفراد والماشية وليس في أوقات الجفاف(٣).

وأفاضت إحدى الدراسات التى جرت فى الحالة الكينية فى شرح هذه النتيجة من خلال تقديم مزيج من حجج التحفيز والفرص التى ساعدت على منع اندلاع الصراع ومنها : " الحيوانات أصبحت أقوى وأكثر بدانة، وكما توفرت النباتات والمياه السطحية بكثافة و بسهولة أفضل مماسبق، وهو أمر ضروري خلال رحلة طويلة بعيدا عن المنطقة التي وقعت فيها الغارات

[1]) Betzold, C., & Castro, P., Normative Power Europe and Conflict Prevention: The Case of the EU's Policy on Climate Change…..op.cit., .pp. 597-599.

[2]) Ahmad, M., Asad, M., & Irtaza, A. , Analysis of climate change policy of Pakistan hurdles and loopholes,**Pakistan Review of Social Sciences(PRSS),** *4*(2), (2023).Pp.4–17.:
https://journals.pakistanreview.com/index.php/PRSS/article/view/200

[3]) Adano, Wario, Ton Dietz, Karen Witsenburg and Fred Zaal**,** Climate Change, Violent Conflict and Local Institutions in Kenya's Drylands." **Journal of Peace Research.** 49(1) (2012) .pp. 65- 70.

والصراعات المسلحة فى أوقات سابقة. كما أن الغطاء النباتي فى هذه المناطق أكثر سمكًا وكثافة ووفرة نتيجة زيادة معدلات هطول الأمطار ووفرة المياه اللأزمة للأفراد والثروة الحيوانية، مما يجعل من الأسهل الاختباء بعد القيام بعمليات الهجوم والغارات المسلحة حيث تكفلت الأمطار بغسل آثار الأقدام الخاصة بالأفراد المقاتلين مما زاد من عمليات الهروب والاختباء من القوات المعادية([1]).

علاوة على ماسبق ، انتهى بعض الباحثين فى دراساتهم الميدانية لعدد من الدول النامية عموما والدول الأفريقية جنوب الصحراء خلال أوقات الجفاف بصفة خاصة، إلى أن هناك حاجة ماسة فى غالبية هذه الدول إلى الكثير من القوى العاملة للحفاظ على المخزونات على قيد الحياة، وبالتالى يتعذر وجود أو توفير عدد كافٍ من الرجال للمشاركة في الغارات والنزاعات والصراعات المسلحة وأخيرا، علاوة على العامل الأكثر أهمية خاصة فى الدول الأفريقية وهو دور العادات والتقاليد المتوارثة والقواعد المنقوشة ثقافيا فى داخل المجتمعات الرعوية فى توكيد التعاون بين الأفراد والجتمعات المحلية المتجاورة خاصة في أوقات الجفاف القاسية؛ وقد جاءت الحجج الداعمة لمثل هذه التوجهات والنتائج من قبل دراسات أخرى جرى القيام بها فى بعض الدول الأفريقيية جنوب الصحراء عموما وفى الحالة الكينية بصفة خاصة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ ([2]) .

وكشفت عدة دراسات متخصصة فى قضايا الهجرة واللجوء والتغيرات البيئية والمناخية عن أن التداعيات والأثار السلبية للتغيرات البيئية والمناخية كانت اشتملت على جوانب وعوامل أخرى أقل أهمية كانت الدافع والسبب الرئيسى فى هجرة ملايين الأفراد من منطقة لأخرى داخل الدولة فيما يعرف بالهجرة الداخلية داخل حدود الدولة الوطنية فى غالبية الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء؛ بينما فى الهجرة الخارجية والعابرة للحدود الوطنية قام آلاف الأفراد خاصة الذين يتمتعون بمهارات وكفاءات فى تخصصات علمية وعملية بتفضيل الهجرة إلى الدول المتقدمة وبصفة خاصة الولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والتى تقدم العديد من المزايا والحوافز لجذب المهاجرين من ذوى الكفاءات والمهارات فى الدول النامية للهجرة والتوطن فيها ([3]). وهو ما أرجعته بعض الدراسات إلى ضعف قدرات هذه الدول فى معالجة العجز المتزايد لديها فى الموارد والطاقات البشرية اللازمة لاستمرار التنمية لديها؛ وبالتالى نجاحها فى توظيف فشل وضعف قدرة بعض الدول على إدارة الموارد الطبيعية

[1]) Buhaug, Halvard, “Climate Not to Blame for African Civil Wars”, **Proceedings of the National Academy of Sciences of the USA,** 107,38, 2010, pp. 16477 – 16482.

[2]) Burke, Marshall B.; Miguel, Edward; Satyanath, Shanker; Dykema, John A.; Lobell, David B., “Warming Increases the Risk of Civil War in Africa”**, Proceedings of the National Academy of Sciences,** 106,49, 2009, pp. 20670 – 20674.

[3]) Hartmann, Betsy, “Rethinking Climate Refugees and Climate Conflict: Rhetoric, reality and the politics of policy discourse”, **Journal of International Development,** 22,2: , 2010,pp. 233 – 246.

المشتركة وفشل قدرتها فى حشد القدرات والموارد المالية اللازمة لخطط وسياسات مواجهة التغيرات البيئية والمناخية ؛ وبالتالى استسهالها اختيار تشجيع الهجرة الداخلية والخارجية كاستراتيجية للتكيف مع التغيرات البيئية والمناخية عموما وفى حالة الجفاف والتصحر والكوارث الكبرى بصفة خاصة (أو غيرها من العواقب السلبية لتغير المناخ)، علاوة على استفادة المناطق والدول المستقبلة للمهاجرين إليها اقتصاديا وثقافيا من المهارات والمهارات الخاصة بالمهاجرين([1]).

الخاتمة :

تناولت الدراسة العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن العالمى والأمن الوطنى فى الدول النامية بصفة خاصة ؛ وقد انطلق الدراسة من افتراض رئيسي مؤداه أن العلاقة بين التداعيات الخاصة بالتغيرات المناخية على كل من الأمن العالمى والأمن الوطنى فى الدول تسير فى مسارين متوازين أو أحيانا متقاطعين أحدهما المسار الايجابى والآخر هو المسار السلبى. ويتضمن المسار السلبى للعلاقة التداعيات السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الوطنى فى الدول النامية ؛ وخلصت الدراسة فى هذا الشأن إلى أن التداعيات السلبية للتغيرات المناخية تقوض مكونات وأبعاد الأمن القومي فى غالبية الدول النامية عموما والدول الضعيفة والهشة منها بصفة خاصة من خلال زيادة التدهور البيئي، وتدمير الموارد الطبيعية المحدودة والنادرة، وزيادة تدفقات الهجرة البشرية على نطاق واسع، فضلا عن تدمير منشآت البنية التحتية من مرافق : مياه الشرب ؛ والمستشفيات ودور الرعاية الصحية ؛ والمدارس والمنشآت التعليمية والطرق والكبارى وأماكن السكن والإيواء .... وغيرها. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن التداعيات السلبية للتغيرات المناخية تقوض الأمن الوطنى للدول النامية من عدة زوايا أو أبعاد أهمها: الأبعاد البيئية من خلال زيادة ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية شديدة الخطورة والمتطرفة، وندرة المياه العذبة، وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية، والتلوث البيئى الضار بصحة وحياة البشر والمهدد لاستدامة موارد الإنتاج الصناعى والزراعى؛ وتقويض الأبعاد والموارد الاقتصادية من خلال الحد من الوصول إلى الموارد الطبيعية وتدهور صحة الإنسان وجودتها وتدهور النمو الاقتصادى بما يفضى إلى الفشل الاقتصادى الكامل فى هذه الدول، بالإضافة إلى تقويض الأبعاد السياسية فى ظل احتمال زيادة المهاجرين واللاجئين من المناطق والدول المتضررة من التغيرات المناخية؛ وعجز مؤسسات الدولة عن القيام بوظائفها وسياساتها الاستخراجية والتوزيعية ..... وغيرها؛ وتنامى دور وصعود الجماعات المتطرفة والارهابية

[1]) Ibid., p.248.

المناوئة للدولة ومؤسساتها؛ وتراجع دور الدولة فى الحفاظ على مقومات الاستقرار والأمن الوطنى.

بينما خلصت الدراسة فى إطار المسار الايجابى للعلاقة بين التغيرات المناخية والأمن العالمى والأمن الوطنى فى الدول النامية؛ إلى أن زيادة حدة وكثافة التغيرات المناخية خاصة فى الفترة بين عامى ٢٠١٢ و٢٠٢٤ كانت دافعا للكثير من المنظمات الدولية المتخصصة والدول المتقدمة والدول النامية للتحرك المشترك للحد من تداعيات هذه التغيرات المناخية على الأمن العالمى والأمن الوطنى فى الدول النامية؛ إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاق باريس لتغير المناخ فى عام ٢٠١٥ ؛ وعقد العديد من المؤتمرات السنوية المتخصصة لمناقشة قضايا التغير المناخى واقتراح السياسات والخطط الخاصة بالحد منها والتكيف معها ؛ علاوة على تدبير مصادر التمويل من المنظمات الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والمؤسسات التمويلية اللإقليمية مثل بنك الاستثمار الأوروبى والبنك الأسيوى للتنمية والبنك الأفريقى للتنمية وبنك التنمية الجديد التابع لتجمع دول البريكس ؛ بالإضافة إلى مبادرة بعض الدول المتقدمة لتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية الأكثر تضررا من تداعيات التغيرات المناخية.

ولاحظت الدراسة أن الاتجاهين سادا فى جميع المدارس والنظريات العلمية فى حقل العلاقات الدولية ؛ بل وفى داخل المدرسة والنظرية الواحدة مما يعنى أن القول الفصل بين التيارين يتوقف على دراسات الحالة التطبيقية التى يتم اختيارها لغرض التثبت من رجاحة وقوة صلابة الحجج الخاصة به؛ سواء من حيث توفر مقومات الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ؛ وذلك مدى قدرة النظام السياسى للدولة فى حشد وتعبئة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع وتنفيذ الخطط والسياسات المتعلقة بالحد والتكيف مع هذه التغيرات المناخية وبالتالى التخفيف من تهديدها للأمن العالمى والأمن الوطنى فى الدول النامية .

وتوصى الدراسة بضرورة تضافر جهود الدول المتقدمة مع الدول النامية للحد من التهديدات الناجمة عن تداعيات تغير المناخ والتي تسهم في تهديد وتقويض الأمن الوطنى لغالبية الدول النامية المعرضة للتداعيات السلبية للتغيرات المناخية لاسيما تلك الضعيفة والهشة منها، وهو ما يقتضى أيضا من الدول النامية العمل على وضع وتطوير سياسات وخطط منهجية متكاملة على المستويين المحلي والوطني وتنفيذ استراتيجيات المواجهة والحد والتكيف المستدامة مع التغيرات المناخية وبما يكفل الحفاظ على الأمن المناخي باعتباره أحد المقومات الرئيسية للأمن الوطنى الشامل .

وضرورة حث الأطراف من البلدان المتقدمة على القيام بما يلي:

أ) توفير وسائل معززة لدعم التنفيذ لمساعدة الأطراف من البلدان النامية فيما يتعلق بكل من التخفيف والتكيف، لمواصلة التزاماتها الحالية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وبلاغات التكيف.

ب) الوفاء على وجه السرعة بالتزاماتها بتوفير ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا لأطراف البلدان النامية بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة تمويل المناخ بما يتجاوز هذا الهدف قبل عام ٢٠٢٥؛ ووضع هدف جماعي كمي جديد لتعبئة المزيد من تمويل المناخ الذي يأخذ احتياجات وأولويات البلدان النامية بما في ذلك الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

جـ) تعزيز الدول المتقدمة التزاماتها وزيادة مساهماتها من خلال توفير التمويل المناخي الكافي والذي يمكن التنبؤ به لمختلف الآليات المالية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخارجها، بما في صندوق المناخ الأخضر، ومرفق البيئة العالمية ، وصندوق التكيف، وصندوق أقل البلدان نموا.

د) دعوة الهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما الآليات المالية والتكنولوجية وإطار بناء القدرات، إلى دعم الأطراف في تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، بما في ذلك من خلال نُهج التمويل المختلط لزيادة التدفقات المالية من القطاع الخاص للدول النامية ذات الانبعاثات المنخفضة من غازات الدفيئة والتنمية الخضراء والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

هـ) حث البلدان الأطراف المتقدمة على تقديم المزيد من الدعم المالي والتكنولوجي ودعم القدرات للدول النامية بطريقة أكثر فعالية و وبطريقة منسقة ومستدامة ومراعية للنوع الاجتماعي من أجل فهم أفضل لتأثيرات تغير المناخ على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية لتحقيق الالتزامات المناخية.

و) تشجيع النظام الاقتصادي الدولي الداعم والمفتوح وغيره من أطر التعاون الإقليمية والدولية القائمة التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية لجميع الأطراف، وخاصة البلدان النامية ، وبالتالي تمكينها من معالجة مشاكل تغير المناخ بشكل فعال.

ز) وجوب ترابط السياسات التجارية مع السياسات المناخية؛ وألا تؤدي التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير الانفرادية، إلى تمييز تعسفي أو غير مبرر أو قيود مقنعة في التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

حـ) ضرورة العناية بالحاجة إلى تحديد وسائل التنفيذ الخاصة بكل مجال أو قطاع على حده، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات والمتطلبات التكنولوجية، من أجل توضيح أولوية الدعم الذي يجب أن تقدمه البلدان المتقدمة الأطراف والشركاء للدول النامية .

ط) ضرورة المضي قدماً في النظر في توصيات اللجنة الانتقالية المعنية بتفعيل ترتيبات تمويل الخسائر والأضرار والصندوق الخاص بتغير المناخ ؛ لتوفير موارد مالية جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة للخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ.

ن) توسيع صلاحيات واختصاصات مجلس الأمن فى حفظ الأمن والاستقرار الدولى ليشمل التغيرات المناخية : يعد مجلس الأمن الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي يمكنها اتخاذ قرارات ملزمة قانونًا لجميع الدول الأعضاء ؛ فوفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة "يوافق أعضاء الأمم المتحدة على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا لهذا الميثاق". وفي العقود الماضية، شرع مجلس الأمن في انتهاج وقضايا جديدة مثل "الأطفال في النزاعات المسلحة"٤ ووضع قواعد عامة للمشاكل الفعلية، وبالتالي خلق قانونًا دوليًا جديدًا وأثبتت نفسها كمصدر جديد للقانون الدولي إلى جانب القانون العرفي الدولي وقانون المعاهدات؛ وقد تم وضع الأسس لهذا التطور من خلال قرارين هما : قرار مكافحة الإرهاب، وقرار مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولذلك سيكون من الممكن وربما الفعال الاستفادة من صلاحيات مجلس الأمن لوضع قواعد قانونية جديدة للتعامل مع تغير المناخ. ويتعين العمل على إدراج قضية تغير المناخ باعتبارها تهديدا للسلام على جدول أعمال مجلس الأمن؛ ومشاركة مجلس الأمن في المداولات ومشاورات العمل فيما يتعلق بتغير المناخ باعتباره تهديداً للسلام، مما يمكن معه فتح طرقا جديدة ومبتكرة لمواجهة هذا التحدي الوطنى والعالمي.

مراجع الدراسة

أولا المراجع العربية:

أ- الكتب :

١- المجموعة المعنية بتغير المناخ فى البنك الدولى؛ التصور العام: الاستعداد للهجرة بسبب تغير المناخ؛ نيويورك؛ ٢٠٢٢.

٢- عبد المنعم المشاط (محرر)، **الأمن القومي العربي:أبعاده ومتطلباته**؛ معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة؛ ١٩٩٣.

٣- محمد فؤاد الحوامدة و فواز أيوب المومنى (محرران)؛ **الأمن الإنسانى : التزامات المجتمع الدولى ودور المجتمعات المضيفة**؛ مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية؛ جامعة اليرموك؛ عمان؛ ٢٠١٧ .

ب- الرسائل العلمية:

١- تريعة صليحة؛ **الأمن المائى في العالم العربي بين الاحتياجات و إستراتيجية المواجهة: دراسة لحوض النيل**؛ رسالة ماجستير؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة؛ الجزائر . ٢٠١٥ .

٢- سامي صالح الكعبي؛ **مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة : دول النظام الإقليمي العربي إنموذجا١٩٩١-٢٠١٣**؛ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٤.

٣- علاء عبد الحفيظ عبد الجواد؛ **العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية: دراسة لتأثير أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية**؛ رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ جامعة القاهرة، القاهرة . ٢٠٠٩ .

جـ الدوريات والدراسات العلمية

١- باسم خالد المغربي و رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش؛ انعكاسات ظاهرة التغيرات المناخية على الصراعات الداخلية في أفريقيا؛ **مجلة السياسة والاقتصاد**؛ بنى سويف ؛ المجلد ٢١، العدد ٢٠، أكتوبر ٢٠٢٣ .

٢- جمال محمد السيد سليم؛ دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية؛ **مجلة السياسة والاقتصاد** ؛ بنى سويف؛ المجلد ١٩، العدد ١٨، إبريل ٢٠٢٣.

٣- رضا محمد هلال؛ تحديات مابعد العولمة فى أمريكا اللاتينية؛ **السياسة الدولية**؛ عدد ٢١٦ ؛ أبريل ٢٠١٩.

٤- _____، زراعة وتجارة المخدرات فى أفغانستان: الأبعاد المحلية والخارجية، **السياسة الدولية** ، عدد (١٨١)، أبريل ٢٠١٠.

٥- _____؛ تغير المناخ والإرهاب الجديد فى آسيا.. أنماط التأثير وتحديات المواجهة؛ **السياسة الدولية** ؛ العدد ٢٣٤؛ يناير ٢٠٢٤.

٦- _____ ؛ الهجرة وتداعياتها السلبية فى آسيا: السمات وسبل الحد منها؛ **السياسة الدولية** ؛ عدد ٢٣٢ أبريل ٢٠٢٣.

٧- عادل زعلوك؛ "نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"؛ **مجلة السياسة والاقتصاد** ؛ المجلد ١٥، العدد ١٤، إبريل ٢٠٢٢ ؛ الصفحات ٥٦٦-٥٩٧

٨- عدي محسن غافل؛ صلح وستفاليا وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوربا عام ١٦٤٨م ؛ كربلاء؛ **مجلة أهل البيت عليهم السلام**؛ العدد ١٨؛ سبتمبر ٢٠١٥ .

٩- كريمة عمر؛ التغيرات المناخية و الجهود المبذولة في قارة آسيا(نموذج كازاخستان) ؛ **آفاق آسيوية** ؛ المجلد ١٠ ؛ العدد ١٠؛ أكتوبر ٢٠٢٢؛ الصفحات ١١٥-١٣٢.

١٠- محمد عباس ناجى (محرر)؛ هل بات التجديد فى حقل العلاقات الدولية ضرورة ؟؛ **سلسلة ملفات** ؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ؛ القاهرة . أكتوبر ٢٠٢١.

١١- محمد عبد الكريم يوسف؛ النزاعات المائية في الشرق الأوسط (تركيا و العراق و سورية نموذجا)؛ **الحوار المتمدن**-العدد: ٦٨٦٦ – ١١ أبريل ٢٠٢١.

١٢- مصطفى علوي، ملاحظات حول مفهوم الأمن، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **مجلة النهضة**، العدد ٥، أكتوبر ٢٠٠٠.

١٣- هشام بشير؛ العدالة المناخية من منظور القانون الدولي؛ **مجلة السياسة والاقتصاد**؛ بنى سويف؛ المجلد ١٦، العدد ١٥، يوليو ٢٠٢٢ .

١٤- وسيم رزق الله ؛ أثر التغيرات المناخية علي إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر ؛ **مجلة السياسة والاقتصاد** ؛ بنى سويف ؛ المجلد ٦، العدد (٥) يناير ٢٠٢٠.

د- مواقع الانترنت:

١- موقع رابطة دول الآسيان:

https://asean.org/wp-content

٢- موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام:

https://acpss.ahram.org.eg/Malafat

٣- موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت:

https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

٤- موقع منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة على الأنترنت :

https://www.fao.org/

٥- موقع الجزيرة نت، تقاريروحوارات:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

٦- موقع مؤسسة بروكينجز الأمريكية للدراسات والبحوث:

https://www.brookings.edu/research

٧- موقع الأمم المتحدة لتقارير التغير المناخى :

https://www.un.org/ar/climatechange/reports

٨- موقع جهود البنك الدولى فى تقديم الدعم الفنى والتمويل الخاص بالتغيرات المناخية :

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/climatechange

٩- موقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

https://wmo.int/publication-series/state-of-climate-asia

١٠- موقع وزارة الخارجية فى تايلاند :

https://www.mfa.go.th/en

١١- موقع جريدة Nation

https://www.nationthailand.com/thailand/general

١٢- نظرة ورؤية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية وخطط مواجهتها على موقع الأمم المتحدة :

https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

١٣- موقع شبكة إدارة مواجهة الكوارث فى منغوليا:

https://www.preventionweb.net/publication

١٤- موقع مشروعات البنك الدولى للتغير المناخى فى آسيا :

https://www.unep.org/ar/regions/asia-and-pacific

ثانيا المراجع الأجنبية:

A- Books:

1- **A New Climate for Peace, Taking Action on Climate and Fragility Risks.**. adelphi, International Alert, Woodrow Wilson International Center for Scholars, European Union Institute for Security Studies. 2015.

2- Anil Agarwal, & Sunita Narain,. **Global warming in an unequal world: A case of environmental colonialism.** New Delhi: Centre for Science and Environment. 1991.

3- Audrey Cronin and James Ludes (eds.), **Attacking Terrorism: Elements of a Grand Strategy,** (Washington, DC: Georgetown University Press, 2009.

4- Barnett, Jon**, The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Policy in the Environmental Security Era,** London: Zed Books.2001.

5- Barry Buzan, **People, states, and fear: an agenda for international security studies in the post-Cold War era** , Harvester Wheatsheaf , New York , 1991.

6- Busby, J. W. , **Climate Wars: What People Will Be Killed For in the 21st Century**, Ebury Press, 2013.

7- Dahal, S H, Gazdar, H, Keethaponcalan S.I. & Murth, P. **Internal Conflict and Regional Security in South Asia: Approaches, Perspectives and Policies,** UNIDIR, United Nations Institute for Disarmament Research, Geneva. 2013.

8- **Encyclopedia of Public Administration and Public Policy**, Third Edition. Taylor and Francis: New York, , May 2016.

9- Fetzek, Shiloh and Louise van Schaik, **Europe's Responsibility to Prepare: Managing Climate Security Risks in a Changing World,** The Center for Climate and Security. 2018.

10- Giorgio Agamben, **State of exception,** Chicago and London: The University of Chicago Press. 2005.

11- Jonathan Woetzel, Oliver Tonby, Mekala Krishnan, Yuito Yamada and Suvojoy Sengupta, **Climate risk and response in Asia** , McKinsey Global Institute, 2023.

12- John Barnett, **The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Policy in the New Security Era**, (London: Zed Books)., 2001.

13- John Podesta, "**The Climate Crisis, Migration, and Refugees,** *Brookings Institute*, 25 July 2019.

14- J. Forgas, A. Kruglanski, & K. Williams (Eds.), **Social Conflict and Aggression,** New York: Psychology Pres.2017.

15-Kaittisak Kumse, Tetsushi Sonobe & Dil Rahut, Climate Change Impacts in Asia are Essentially a Water Story, 2022.

16- Kelstrup, Morten; Williams, Michael C. (Eds**.): International Relations Theory and the Politics of European Integration** (London: Routledge): 2010.

17- Monika. Barthwal-Datta, **Understanding security practices in South Asia: Securitization theory and the role of non-state actors.** New York: Routledge. 2012.

18- Sabine von Schorlemer / Sylvia Maus (eds.), **Climate Change as a Threat to Peace : Impacts on Cultural Heritage and Cultural Diversity,** Dresden Papers on Law and Policy of the United Nations, Band 19, PL Academic Research, Frankfurt , 2014.

19- Sam Vanderheiden , **Atmospheric Justice: A Political Theory of Climate Change**, Oxford University Press. 2008.

20- Stephen Gardiner (ed.), **Climate Ethics: Essential Readings**, Oxford: Oxford University Press. 2019.

21- Thierry Balzacq (Ed.), **Securitization theory: How security problems emerge** , New York: Routledge. 2011.

22- Victor, D. G., **Global Warming Gridlock: Creating More Effective Strategies for Protecting the Planet.** Cambridge University Press. 2011.

23- WBGU [German Advisory Council on Global Change], **World in Transition: Climate change as a security risk**, (London: Earthscan), 2008.

24- Westphal, M, **Summary of the climate science in the Europe and Central Asia region: Historical trends and future projections,** World Bank., (2008).

B- Predicals & papers:

1- Adano, Wario, Ton Dietz, Karen Witsenburg and Fred Zaal) **,** Climate Change, Violent Conflict and Local Institutions in Kenya's Drylands." ***Journal of Peace Research*** 49(1), 2012.

2- Anjan Sahu, The Democratic Securitization of Climate Change in India, **Asian Politics & Policy** , July 2019.

3- Ahmed, F. and Syed, A. International relations theories and security, **Modern Diplomacy,** 5(1), 2020 .

4- Ahmad, M., Asad, M., & Irtaza, A. , Analysis of climate change policy of Pakistan hurdles and loopholes,**Pakistan Review of Social Sciences(PRSS),** *4*(2), (2023).

5-Anatol Lieven,Climate Change and the State: A Case for Environmental Realism, **Survival: Global Politics and Strategy** (April-May 2020).

6- Barnett, Jon, "The Prize of Peace (Is Eternal Vigilance): A Cautionary Essay on Climate Geopolitics", **Climatic Change,** 96 (1–2), 2009.

7- Benjamin Habib , Climate change and security: a coherent framework for analysis, A**ustralian Political Studies Association Conference: Politics of the global crisis, *2009.***

8- Betzold, C., & Castro, P., Normative Power Europe and Conflict Prevention: The Case of the EU's Policy on Climate Change. **Journal of Common Market Studies**, *54*(3), 2016.

9- Buhaug, Halvard, "Climate Not to Blame for African Civil Wars", **Proceedings of the National Academy of Sciences of the USA,** 107,38, 2010,

10- Burke, Marshall B.; Miguel, Edward; Satyanath, Shanker; Dykema, John A.; Lobell, David B., "Warming Increases the Risk of Civil War in Africa"**, Proceedings of the National Academy of Sciences,** 106,49, 2009.

11- Christina Pazzanese, How climate change will impact national security, **the Harvard gazette** 24/11/2021.

12- Claudia. Aradau, Security and democratic scene: Desecuritisation and emancipation. **Journal of International Relations and Development,** *7*(4), 2004.

13- Colin P. Kelley, Shahrzad Mothibi, Mark A. Cane, Richard Seager, and Yochanan Kushnir, "Climate Change in the Fertile Crescent and Implications of the Recent Syrian Drought," **Proceedings of the National Academy of Sciences,** March 2015.

14- Corry, Olaf.. "The International Politics of Geoengineering: The Feasibility of Plan B for ,Tackling Climate Change." **Security Dialogue** 48(4) 2017.

15– Dabelko, Geoffrey D., Lauren Herzer, Schuyler Null, Meaghan Parker, & Russell Sticklor (Eds). The Conflict Potential of Climate Change Adaptation and Mitigation **, Environmental Change & Security Program Report** ,Vol. 14, Issue 2). 2013.

15- Dahal, S H, Gazdar, H, Keethaponcalan S.I. & Murth, P. , **Internal Conflict and Regional Security in South Asia: Approaches, Perspectives and Policies**. UNIDIR, United Nations Institute for Disarmament Research, Geneva. (2003).

16-Dauvergne, Peter and Clapp, Jennifer , "Researching Global Environmental Politics in the 21st Century**", Global Environmental Politics,** 16 (1).2016.

17- Floyd, Rita.. "Global Climate Security Governance: A Case of Institutional and Ideational Fragmentation." **Conflict, Security and Development** 15(2), 2015.

18- Hartmann, Betsy, "Rethinking Climate Refugees and Climate Conflict: Rhetoric, reality and the politics of policy discourse", **Journal of International Development**, 22,2, 2010.

19- Heinz-Dieter Jopp and Roland Kaestner , **Climate Change and Security in the 21st Century,** paper presented to a workshop on *Climate Change and Security* organized by the Command and Staff College in cooperation with the Centre for Transformation of the German Armed Forces (*Bundeswehr*) and the German Development Institute (GDI) in Hamburg, 30 October to 1 November 2006.

20- Hovi, J., Sprinz, D. F., & Underdal, A. , Implementing Long-Term Climate Policy: Time Inconsistency, Domestic Politics, **International Anarchy. Global Environmental Politics,** *16*(2), (2016).

21- Hussain, D. R., Ahmad, M., & Chaichi, A. A. Resource allocation and climate change: influencd of great power politics. **Graduate Journal of Pakistan Review (GJPR)**, *3*(2), 2023.

22 - IPCC**, Climate Change 2023: Synthesis Report,** the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change Geneva, Switzerland, 2023.

23- Jeroen Warner and Ingrid Boas, Securitization of climate change: How invoking global dangers for instrumental ends can backfire , **Survival: Global Politics and Strategy**, Volume 37, Issue 8 , march 2022.

24- Josh Busby, "It's Time We Think beyond "Threat Multiplier" to Address Climate and Security," **New Security Beat**, 21 January 2020.

25- Kaan Tuncok Impacts of Climate Change in Central Asia***,Academia Letters***, Article 1219. (2021).

26- LILIANA B. ANDONOVA, THOMAS N. HALE AND CHARLES B. ROGER, National Policy and Transnational Governance of Climate Change: Substitutes or Complements?, **nternational Studies Quarterly**, 61, 2017.

27- Lipschutz, R. D.,The State and Climate Change: State Agency and the Role of Climate Diplomacy, **Environmental Politics**, *24*(6), 2015.

28- Mamunur Rashid, Joy Jacqueline Pereira, Rawshan Ara Begum,Sarah 00National Security. **American Journal of Environmental Sciences** 7 (2), 2011.

29- Mhairi Aitken,. Changing climate, changing democracy: A cautionary tale, **Environmental Politics,** *21*(2), 2012.

30- Margot Stanczyk-Minkiewicz, "The Problem of Terrorism in Fragile States of Africa Causes of Consequences of Phenomenon," **European Journal of Transformation Studies**, 5, no. 1 (2017).

31- Maria Julia Trombetta , Securitization of Climate Change in China : Implications for Global Climate Governance , China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 5, No. 1 .2019.

32- Matt McDonald , Climate change and security: Towards ecological security?, **International Theory** , vol.10, no.2, Cambridge University Press, 2018 .

33- Matthew Sussex, Michael Clarke & Rory Medcalf , National security: between theory and practice, **Australian Journal of International Affairs,** Volume 71, Issue 5, 2017.

34- Murray Hiebert and Danielle Fallin, Security Challenges of Climate Change in Southeast Asia, the Center for Strategic and International Studies (CSIS), October 2022.

35-Murat ŞENGÖZ, AN EXAMINATION OF THE NATIONAL SECURITY PARADIGMS WITHIN THE INTERNATIONAL RELATIONS DISCIPLINE AS

ON AND POST-COLD WAR, MECMUA Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi (**International Journal of Social Sciences**]), vol. 7, ,no. 14,.2022 .

36- Narottam Gaan, , Sudhansubala Das & Banita Mahanandia, Climate Change and Revisiting Security from Traditional: State-Centric to Human Security and Beyond, **Advances in Politics and Economics** , Vol. 5, No. 3, 2022.

36- Nathan Jones and John P..Sullivan, "Climate Change and Global Security.", **Journal of Strategic Security**,vol. 13, no. 4 (2019)

37- Nicholson, S. The Environmentalization of Geopolitics: Climate Change, Security, and the Geopolitical Discourses of the European Union, ***Geopolitics,*** *23*(4), (2018).

38- PAUL J. SMITH, Climate Change, Weak States and the "War on Terrorism" in South and Southeast Asia, Contemporary Southeast Asia , Vol. 29, No. 2 (August 2007).

39- Peter H. Gleick, "Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria," **Weather, Climate, and Society**,vol. 6, no. 3 .2014.

40- Renard, Par Thomas. "Heated Terror: Exploration of the Possible Impacts of Climate Change on the Causes and the Targets of Terrorism**," Les Cahiers du RMES** ,VOL. V, NUMÉRO 1, ÉTÉ 2008.

41- Romm, Madeline. "A Climate of Terror? Climate Change as an Indirect Contributor to Terrorism" College Park, **MD: START**, 2022.

42- Saule Akhmetkaliyeva, **Impacts of Climate Change in Central Asia,** Eurasian Research Institute, May 3, 2015

43-Smith, Paul J. "Climate Change, Weak States and the 'War on Terrorism' in South and Southeast Asia**." Contemporary Southeast Asia,**vol. 29, no. 2 August 2007.

44-Scott Hauger, MONGOLIAN SAND AND DUST STORMS' IMPACTS ON ASIA-PACIFIC ENVIRONMENTAL SECURITY, Asia-Pacific Center for Security Studies, **Perspectives,** VOL., 23 – 2022 .

45- Tandong Yao, Jianchen Pu, Anxin Lu, Youqing Wang, and Wusheng Yu, "Recent Glacial Retreat and Its Impact on Hydrological Processes on the Tibetan Plateau, China, and Surrounding Regions," **Arctic, Antarctic, and Alpine Research,** 39, no. 4 .2023.

46- Thierry Balzacq, The three faces of securitization: Political agency, audience and context. **European Journal of International Relations**, *11*(2), (2005).

47-Thomas Abeling & Aaron Leopold, CLIMATE CHANGE AND SECURITY: ADAPTING THE DISCUSSION TO THE EVIDENCE , **Global Governance Institute** (**GGI Briefing Paper)** 1/2012.

48-Tobias Ide and Jürgen Scheffran, Climate Change: Source of Conflict or Promoter of Cooperation?, Research Group Climate Change and Security (CLISEC), Department of Geography, University of Hamburg, Working Paper **CLISEC-26.** 2020.

49-Vladimir Cvetković, Boban MiloУФović& Dragan Mlađan, **CLIMATE CHANGE AS A MODERN SECURITY THREAT,** " *This paper was realized as a part of the project "Studying climate change and its influence on the environment: impacts, adaptation and mitigation" (43007) financed by the Ministry of Education and Science of the Republic of Serbia within the framework of integrated and interdisciplinary research for the period 2011-2014.*.

50- Ulrich Beck , Living in the world risk society , **Economy and Society** , 35 (3) 2006.

51-Umaru Ibrahim Yakubu & Mohammed, Shuaibu, THE CONCEPT OF SECURITY AND THE EMERGING THEORETICAL PERSPECTIVES, a Paper Presentation at the Faculty of Social Sciences, Ahmadu Bello University, Zaria International Conference on the Theme **"Corruption, Security and National Development"** Held between 28th and 30th September, 2016 .

52-US Department of State ,Enduring Leadership in a Dynamic World', **Quadrennial Diplomacy and Development Review.** 2015.